الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السّياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية:

الاقتصاد السياسي: مدارس الفكر الاقصادي السياسي

محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك

تخصص: علوم سياسية

اعداد الاستاذة: ليندة لفحل

-2024-

مقدمة:

موضوع مقياسنا أو دراستنا هو أحد العلوم الإجتماعية، أي أحد الحقول التي تهتم بالنشاط الإنساني في المجتمع، وهو علم الإقتصاد السياسي الذي ينشغل بأحد الأنشطة الإقتصادية التي في مجموعها تستند إلى الإنتاج وتوزيع الناتج، كما أن هذا النشاط الإقتصادي حاول الإنسان كشف أسراره بإدراك ماهيته وطبيعته وبالكيفية التي يسير ويعمل بها ويستمر بها، والإنسان في محاولته كشف أسرار النشاط الإقتصادي إنما يبذل جهدا أخر يتمثل في النشاط الفكري الذي يوصله إلى الأفكار والنظريات الإقتصادية، هذه النظريات إذا توافرت في شروط معينة تكون علمية وتمثل جزءا من علم الإقتصاد السياسي الذي هو موضوع دراستنا. ومن الطبيعي أن تبدأ دراستنا لهذا العلم الذي يتم تقديمه كعلم اجتماعي، ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الإجتماعية الأخرى.

المحور الأول: مفهوم الإقتصاد السياسي

المحور الثاني: مدارس الفكر الإقتصادي السياسي

- **المدرسة التجارية (الفكر المركنتلي)**
- **المدرسة الطبيعية(الفكر الفيزيوقراطي)**
- **المدرسة الكلاسيكية**
- **المدرسة الماركسية**
- **المدرسة الحدية(الفكر النيوكلاسيكي)**

- **المدرسة النمساوية**
- **المدرسة الكينزية**

المحور الأول: مفهوم الإقتصاد السياسي

يتحدد كل علم بموضوعه ومنهجه في تفاعلهما العضوي وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع نما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات، فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه(أي الأفكار المستخلصة) شكل الصياغة العلمية. والإقتصاد السياسي لا يمثل استثناءا على ذلك فهو في وضعيته الحالية علم من العلوم الإجتماعية وحالته الراهنة هي نتيجة حتمية لعملية تاريخية تكون من خلالها موضوع ومنهج علم الإقتصاد السياسي ومجموعة الأفكار والنظرية المكونة له[1].

أولا: تعريف الالإقتصاد السياسي بين اللغة والإصطلاح

تضاربت الآراء واختلفت حول إعطاء مفهوم دقيق لعلم الاقتصاد السياسي وهذا نظرا لاختلاف وجهات النظر الفكرية والفلسفية، فكل اتجاه يعرف الاقتصاد

[1]- محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، الإسكندرية، 1993، ج1، ص 10

السياسي من وجهة نظره ويدافع عنها بتحليلاتهم أولا وقبل الدخول في اتجاهاتهم الفكرية ومناهجهم، لابد أن تعلم أن علم الاقتصاد السياسي من العلوم الاجتماعية الحديثة النشأة، فقد ظهر هذا العلم منذ أكثر قرنيين بالرغم من أن البحث فيه كان قبل ذلك، ولذلك تستدعي الضرورة الوقوف على الأصل اللغوي والإصطلاحي لعلم الإقتصاد السياسي[1].

- **الأصل اللغوي للمصطلح (البناء اللغوي):**

إن علم الإقتصاد السياسي هو علم حديث النشأة فهو أحد العلوم الإجتماعية التي استقلت حديثا منذ أكثر من قرنين من الزمن، كما أنه من العلوم الحديثة التي ماتزال توسع أفاقها وتحدد معالمها. لكن رغم ذلك فالبحث فيه كان قبل ذلك بكثير. ويعود الأصل اللغوي لإصطلاح الإقتصاد السياسي Political Economy في القواميس الإغريقية .politikos. Okos Noms إلى أرسطو والتي عنى بها "علم قوانين الإقتصاد المنزلي" أو "علم مبادئ تدبير المنزل" أو " قوانين الذمة المالية المنزلية"[2]. ولم يستخدم في البداية تركيب كلمتي الإقتصاد والسياسي دفعة واحدة، فاصطلاح الإقتصاد استخدمه أرسطو طاليس والذي يقصد به العلم الذي يهتم بالشؤون المالية المنزلية[3].

---

[1]- صبحي تاترس قريصة،مقدمة في الاقتصاد،بدون طبعة،دار الجامعات المصرية،الإسكندرية،1997،ص 4

[2]- المرجع نفسه، 11

[3]- علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد مفاهيم-مصطلحات–أسئلة–بدون طبعة، أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005،ص18

وعليه فمصطلح الإقتصاد السياسي "economie politique لم يستعمل إلا في بداية القرن السابع عشر من طرف الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونكريتان* Antoyne de Montchretien الذي نشر في عام 1615 كتابا بعنوان "بحث في الإقتصاد السياسي" Traite d'économiepolitique قاصدا بصفة السياسي كل ما يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة وتدبير وإدارة الأموال الخاصة بها لتوفير ما يلزم المجتمع من رفاهية[1]. وهو بذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة أكثر من الإقتصاد السياسي حيث كان يقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع.

أما في انجلترا فقد بدأ استخدام اصطلاح الإقتصاد السياسي تحت التأثير الفرنسي، كما استعمل وليام بيتي W.Petty هذا الإصطلاح وإن لم يكن قد عنون به أيا من كتبه، أما جيمس ستيوارت James Stewart فهو أول من استخدم المصطلح في انجلترا في عنوان لكتابه الذي ظهر عام 1767 " بحث في مبادئ الإقتصاد السياسي"[2]، كما استخدمه كارل ماركس في كتاباته، ومازال العديد من الإقتصاديين الماركسيين يستخدمونه إلى الأن. وتبع ذلك انتشار استعمال إصطلاح "الإقتصاد السياسي" للدلالة عن فرع للمعرفة النظرية لم يكف عن التطور منذ ذلك الوقت.

---

*- أنطوان دي مونكريتيان اقتصادي فرنسي (1575- 1621)

1- محمد دويدار، المرجع السابق

2- عبد اللطيف بن شنهو، مدخل إلى علم الاقتصاد السياسي،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004،ص12

- **الدلالة المعرفية للمصطلح**

يأتي الطرح الإبستيمولوجي الذي في يتم تعريف الإقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية أو العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين الأفراد داخل المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشتهم المادية والثقافية.

ولكي يتم تعريفنا هذا ومن ثم يصبح أكثر وضوحا ودلالة يتعين علينا[1]:

- تحديد **موضوع ومضمون علم** الإقتصاد السياسي،وهو مجموع الظواهر والتي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلق بها موضوع البحث الإقتصادي.
- تحديد **المناهج** المستخدمة في اكتساب المعرفة أي الطرق المحددة التي تتبع بإنتظام للوصول إلى أهداف البحث الإقتصادي.
- تحديد **علاقة** الإقتصاد السياسي بغيره من العلوم.

ثانيا: موضوع الإقتصاد السياسي

[1]- محمد دويدار، المرجع السابق

موضوع الإقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الطواهر المكونة للنشاط الإقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد. ويتجلى هذا النشاط في علاقة مزدوجة بين[1]:

- **علاقة الإنسان بالطبيعة**
- **علاقة الإنسان بالإنسان.**

1- **علاقة الإنسان بالطبيعة:** أي علاقة الإنسان مع الموارد الطبيعية، هاته الأخيرة ولخضوعها لقوانين طبيعية تسيرها جعلت الإنسان- الإنسان مضاد للطبيعة- يطور وسائل حصوله على ما يحتاجه منها فتوصل إلى إنتاج أدوات تحقق له ذلك تعرف في علم الاقتصاد بأدوات العمل والتي ما انفكت تتطور وتتنوع مع تطور النشاط الإنتاجي للإنسان ذلك أن الإنسان في سعيه لإشباع حاجاته من الطبيعة يصطدم بقوى طبيعية يعمل دائما عل إخضاعها لسيطرته باستخدام أدوات أكثر تطورا، وبالتالي فعلاقة الإنسان بالموارد الطبيعية علاقة متحركة متغيرة دائما تظهر من خلال التطور التكنولوجي.

2- **علاقة الإنسان بالإنسان:** إضافة إلى التعامل مع الطبيعة والذي يشكل البعد المادي للنشاط الاقتصادي فالإنسان يتعامل مع غيره من أفراد

[1]- -محمد دويدار، ص 16

المجتمع – وهذا ما يشكل البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي –لأنه عاجز على إنتاج كل ما يحتاجه بنفسه أي أن عملية الإنتاج بطبيعتها عملية اجتماعية حيث يتلاقى سلوك الفرد الاقتصادي مع سلوك الآخرين إنتاجا وتوزيعا وتنمية وهذا ما يصطلح عليه في علم الاقتصاد بروابط الإنتاج[1].

وعليه فموضوع علم الاقتصاد يتمثل في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر الاقتصادية للفرد الناشئة عن نشاطه الاقتصادي من خلال علاقته مع الطبيعة والإنسان هذه العلاقة التي أفرزت جملة من الظواهر تشكل **أهم موضوعات علم الاقتصاد** السياسي والمتمثلة فيمايلي:

أ- مضمون النشاطات والفعاليات الإقتصادية

يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت ولازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، و كذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في النضال ضد عامل " الندرة " المنتشر في المجتمع، و بناء اقتصاد متوازن لتحقيق الرقي و التقدم المادي، وكل هذا يصب في رغبة الإنسان لتلبية حاجياته المتعددة والمستجدة باستمرار، وعملية الإشباع هذه مرتبطة باستهلاك المواد أو الخدمات التي يرغب فيها الإنسان، و لكن استهلاك المادة لن يتم دون استخراجها من الطبيعة، ثم تحويلها لتصبح صالحة للاستهلاك، و تلك هي عملية الانتاج، كما أنه لا يستطيع أن ينتج بمفرده كل

[1]- مناور ريح حداد، حازم بدر الخطيب، مبادئ الإقتصاد الجزئي، دار الأمل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص ص 20 ،21

شيء، لذا نراه مطالبا بتبادل سلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى .وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النشاط الاقتصادي يشتمل على يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل **بثلاثة عمليات هي**[1]:

- **عملية الإنتاج** : أي عملية التحويل المستمر لموارد الطبيعة المادية التي لا تؤدي إلى الإشباع المباشر والتي تحول بفعل العمل الإنساني إلى سلع وخدمات قابلة للإشباع المباشر وذلك بتحديد نوع الموارد المستعملة في الإنتاج والطريقة الفنية أو الأسلوب التكنولوجي الذي سيتم به الإنتاج. وعملية **إعادة الإنتاج** : أي استخدام الفائض الاقتصادي لتحقيق استمرارية الإنتاج وهذا من أهم الأنشطة التي يتناولها علم الاقتصاد.
- **الاستهلاك** : يقصد به كمية السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع الحاجات الجارية .أي عملية إشباع الحاجات الإنسانية سواء عن طريق الاستهلاك الفردي أو الجماعي والدوافع والعوامل وراء هذا السلوك سواء للفرد أو للجماعة المؤدية لزيادته وارتفاع معدلاته.
- **عملية المبادلة والتوزيع** : أي علاقات الإنسان مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه والذين يشتركون معه في عملية الإنتاج مما يرتب ويخلق تقسيم العمل بينهم وتوزيع الناتج الاجتماعي أو الدخل القومي على كل عناصر المجتمع المشاركة في إنتاجه والتي لم تشارك فيه[2].

---

[1]- جمال الدين لعريسات، المرجع السابق، ص12

[2]- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الإقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009،ص19

- **التنظيم:** لأن العملية الاقتصادية في مجموعها سواء تعلقت بالإنتاج أو التوزيع هي عملية تنظيم أي تنظيم الإنتاج وتنظيم التوزيع بأن يتم في هذه المرحلة تحديد وحصر الموارد من جهة وتحديد وحصر الاحتياجات الإنسانية من جهة أخرى وتحديد أثمانها وكيفية تداولها ومبادلتها وكذا كيفية استغلال عناصر الإنتاج وتوزيعها عل مختلف الأنشطة الإنتاجية أي تخصيص الموارد النادرة بين الاستخدامات البديلة . إضافة إلى هذه المواضيع الأساسية في علم الاقتصاد يدرس عل الاقتصاد مشكلات ناشئة عن محاولة إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة منها الادخار والاستثمار ومشكل الثمن[1].

ب- **مضمون المشكلة الاقتصادية (الحاجيات الإنسانية مقابل ندرة الموارد :**

يعني علم الاقتصاد بالدراسة والبحث في المشكلة الاقتصادية من ناحية أسبابها واحتياجات ورغبات يسعى لتحقيقها بواسطة استخدامه للموارد الاقتصادية، ولكن قد يواجه هذا الأخير مشكلة كبيرة، وهي عدم التكافؤ بين حاجاته والموارد الاقتصادية المتاحة له ولذروتها النسبية، وهذه هي ما تسمى بالمشكلة الاقتصادية[2]، والتي يعني علم الاقتصاد بدراستها، ويبحث عن أسبابها و كيفية علاجها. تعد المشكلة الاقتصادية problem economic أو

[1]- المرجع نفسه

[2]- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد،بدون طبعة،دار المحمدية العامة، الجزائر،2009،ص19

مشكلة الندرة problem scarcity كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. ويكون النشاط الإنساني نشاطاً اقتصادياً عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد .تقوم كل حياة اقتصادية في مختلف النظم الاقتصادية المعروفة، على الوجود المتلازم للإنسان والأشياء، فالإنسان يحس بحاجيات متعددة يجد إشباعها في الخيرات التي تقدمها له الطبيعة، ويستعمل من أجل ذلك نشاطه الاقتصادي. و تبدأ المشكلة الاقتصادية في الظهور في الحالة التي يجد الإنسان نفسه أمام عدد كبير من الحاجيات المتزايدة و المتجددة (مواد غذائية، ملبس، مسكن، و سائل اتصال، جوال، إنترنت...)، مقابل ندرة و قلة الوسائل و الموارد اللازمة لتلبية تلك الحاجيات[1]. فالحاجيات الاقتصادية لا حصر لها، فكلما وصل الإنسان إلى تلبية بعضها إلا وظهرت حاجيات من نوع آخر (تختلف الحاجيات باختلاف المستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع) .نشير في هذا الصدد أن المشكلة الاقتصادية تعتبر أحد العوامل الرئيسية في ظهور الصراع السياسي بالمجتمعات، و كذلك فكرة قيام التنظيم السياسي (الدولة)، فمن بين أهم وظائف السلطة السياسية بالدولة هي التوزيع العادل للثروات الطبيعية.

ج- الحاجات الاقتصادية :

[1]- المرجع نفسه

في الحقيقة لا يوجد تعريف دقيق للحاجات لأنها غير محدودة، فلذلك كل ما يرغب فيه الإنسان هو حاجة سواء سلبية (ضارة) أو إيجابية (نافعة) فالتدخين مثلا حاجة لكنها مضرة، فالحاجة الاقتصادية لا ينظر في مفهومها السلبي واختلف الفلاسفة حول مصطلح الرغبة والحاجة، فيرون أن الحاجة تدل على احتياج الإنسان بفعل لها أي يتضرر بعدم تحقيقها والحصول عليها، أما الرغبة فهي أعم من الأولى بحيث تدخل جميع الرغبات الضارة والجيدة، بالإضافة إلى ذلك قد يرغب الإنسان في شيء بدون احتياجه له وهذا التفريق بين المصطلحين يجعلنا نستنتج أربع فرضيات[1]:

- هناك شيء نرغب فيه ونحن بحاجة إليه.
- هناك شيء نرغب فيه ونحن لسنا بحاجة إليه.
- هناك شيء لا نرغب فيه ولا نحن بحاجة له.
- هناك شيء لا نرغب فيه ونحن بحاجة له

تعرف الحاجة الاقتصادية بأنها :حالة نفسية تعكس الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لبقاء و حفظ حياة الإنسان .و تتحلل الحاجة الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر أساسية :

- إحساس بالألم و عدم الارتياح (الجوع، العطش، المرض، البرد، البطالة، العزوبية، ...

[1]- المرجع نفسه.

- معرفة وسيلة للقضاء على الألم
- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة الإحساس بالألم

-**خصائص الحاجات الاقتصادية** : تتسم الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي [1]:

- **قابلية الحاجة للإشباع** : إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية .
- **لا نهائية الحاجات** : إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي[2].
- **نسبية الحاجات** : إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس وهذه الخاصية انعكاساً لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدين، أو في تعبير آخر

[1]- المرجع نفسه، ص 19
[2]- محمود الطنطاوي الجاز،المرجع السابق،ص 8

ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد .

د- **الخيرات أو الموارد الاقتصادية الأموال** :أما بالنسبة للخيرات أو الموارد الاقتصادية فالمقصود بها :كل الوسائل المتاحة للإنسان من موارد و خيرات طبيعة، و التي يستعملها في تلبية حاجاته .لذلك كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائماً، بمعني أن الإنسان يعيش في عالم ندرة. أو أنها تعرف الموارد على أنها كل الوسائل أو المصادر سواء الطبيعية أو البشرية والتي هي من خلق الله تعالى، وتكون في صورة مباشرة وهي الطبيعية، وتكون أمام صورتها غير المباشرة إذا ما استعملناها لإنتاج السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباع حاجات الإنسان يرتبط وجود الخيرات الاقتصادية بوجود شروط أساسية [1]:

- لابد أن تستجيب المادة المعنية لحاجة بشرية (هناك مواد طبيعية غير صالحة للاستعمال يجب أن تتوافر في الشيء النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر . والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال .

[1]- أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني،المرجع السابق، ص24

- لا تعتبر المواد خيرات اقتصادية إلا إذا كانت موجودة بقدر محدود بالنسبة لحاجات الإنسان، (هناك في الطبيعة خيرات تستجيب لحاجات معينة و لكنها موجودة بكثرة)[1].
- الخيرات الحرة ، لذلك فالموارد الاقتصادية تعتبر محدودة الكمية، وذلك على العكس من الحاجات الإنسانية. فهي إذن لا تكفي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع. ولهذا فإنها تعد نادرة نسبياً، أي بالنسبة إلى الحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها، مما يؤدي إلى ضرورة الاقتصاد في استعمالها.

ثالثا: منـــاهج الإقتـــصاد الســـياسي

يشير الحديث عن طرائق البحث في الإقتصاد السياسي عموما مشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية باعتبارها من المسائل التي تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين منهج** البحث وتقدم المعرفة. ولما كان الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في إطارها الاجتماعي فانه بهذا الوصف لا يمكن ان يتجنب المشكلات المنهجية التي تشهدها العلوم الاجتماعية باعتباره أحد فروع المعرفة الداخلة

---

[1]- المرجع نفسه

- المنهج هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة. أو هو الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، بهدف التوصل إلى قانون عام

فيها . ولقد عانى أكثر من غيره من العلوم. و بما أن الخلاف موجود بين الاقتصاديين حول تعريف و حدود علم الاقتصاد فلا غرابة أن اختلفوا على طريقة البحث والتحليل الاقتصادي[1]. فالتفكير والتأمل في محاسن و مساوئ كل من المناهج المختلفة المتبعة في الاقتصاد السياسي يكفي للاقتناع بضرورة استخدام كافة هذه المناهج معا و بصورة متكاملة .إن هذا التأمل يظهر لنا أيضا إلى أي مدى كانت المنازعات حول طريقة البحث متطرفة ومغالية.

1- التنازع التقليدي بين المناهج : اعتمد البحث العلمي في سعيه للوصول إلى الحقيقة على طرق عديدة كان أهمها:

أ- الطريقة الاستنباطية (الاستنتاجية) :و هي عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص، إذ يبدأ بوضع مقدمات عامة وينزل منها متدرجا إلى أفراد تندرج تحت هذه المقدمات، أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات.

ب- الطريقة الاستقرائية: و هي تعتبر بمثابة استدلال صاعد والذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة ، أي انتقال من الجزئيات إلى الحكم العام فنتائج الاستقراء أهم من مقدماته و معيار الصدق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في العالم الحسي.

- **مناهج البحث لبعض المدارس الاقتصادية:**

[1]- رفيقة حروش، الإقتصاد السياسي، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ط1 ،2011 ،ص 32

أ – **الاستنباطي:** لقد كانت المدرسة الكلاسيكية و التي من أعلامها :آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، مالتوس، وكذلك المدرسة الحدية تمضي في بحثها الاقتصادي على أساس **الطريقة الاستنباطية.** إن المدرسة الكلاسيكية تعيد بناء وفهم الاقتصاد بكامله و بجزيئاته الصغيرة على أساس قانونين عامين يقودان" الانسان الاقتصادي"وهما قانون المنفعة الشخصية و قانون حرية المنافسة ، فمن غير الضروري لدى أتباع هذه المدرسة العودة إلى ملاحظة الواقع أولا لتحليل التصرفات الاقتصادية للفرد . فهم يكتفون بالتطبيق المجرد لهذين المبدأين على كل تصرف فردي للوصول إلى تحليل و فهم آلية الحياة الاقتصادية العامة[1].

– أما **الطريقة الاستقرائية** فيرجع الفضل للمدرسة التاريخية الالمانية و بعض المدارس الحديثة كالمدرسة الاحصائية ، حيث حاولت المدرسة التاريخية عن طريق تجميعها و تبويبها للحوادث و الوقائع التاريخية أن تثبت بان هناك اختلاف بين النظرية و الواقع . و هي تعترض على فكرة "الانسان الاقتصادي "الذي يجري وراء منفعته الشخصية فقط و تبين عن طريق دراسة الوقائع التاريخية ، بان الشكل الواقعي للانسان بكامل عيوبه و قوته يتمرد على الحصر في قانون المنفعة الشخصية ، و هي ترفض أن تجعل من الاقتصاد السياسي " التاريخ الطبيعي للأنانية الفردية[2]." فالتاريخيون يروا أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي

[1]- المرجع نفسه
[2]- المرجع نفسه

للدول تخضع لقوانين خاصة بها وحدها و مختلفة عن القوانين التي تخضع لها مراحل أخرى ، و لما كانت المجتمعات في تغير مستمر فإن القوانين الاقتصادية تتغير هي أيضا بالضرورة تبعا للمراحل التي تمر بها المجتمعات، لذلك فانه لا يمكن الاعتماد في البحث على المنهج الذي اتبعه الكلاسيك ، فلكي نتمكن من الكشف عن القوانين الاقتصادية المتغيرة يجب أن نبدأ بدراسة التاريخ الاقتصادي للأمم، و أن نستنتج من ذلك القوانين الاقتصادية التي تحكم التطور ، و التي يخضع لها الاقتصاد في كل مرحلة ..

- الاقتصاد السياسي و طرق العلوم الأخرى:

هناك العديد من الأسباب التي أدت بالاقتصاديين للتوجه نحو العلوم الأخرى محاولين الاقتباس من طريقتها لتطبيقها على علم الاقتصاد و من أهم هذه الأسباب:

ت- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية و حداثة استقلاله عنها.

ث- إن الهدف الأساسي لعلم الاقتصاد هو الإنسان والمجتمع مما دفع بهذا العلم إلى الاتصال الوثيق بالعلوم الأخرى التي تبحث في أمر الإنسان و المجتمع بغرض التوصل إلى الفهم الكامل والمتعدد الجوانب للهدف المدروس.

أ- **الطريقة الاحصائية:**

و هي تعتمد أساسا على الدراسات العددية للظواهر العلمية والاجتماعية القابلة للعد و الترقيم ، و ترتكز هذه الدراسات أساسا على عدد من العمليات أهمها إثبات الوقائع المتعلقة بالظواهر التي تكون محلا للبحث و استخراج النتائج و تدوينها في جداول و رسوم بيانية بطريقة تسهل تتبع سيرها ومعرفة العلاقات القائمة فيما بينها .و تتصف هذه الطريقة عن غيرها بالواقعية بالنظر إلى أنها تحصل على بياناتها من واقع المجتمع دون الاعتماد على فروض تبعد الباحث عن الحقيقة بتأثير المؤثرات القيمية التي يخضع لها. كما أنها تفيد في تسهيل الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالمجاميع الكلية كالدخل، الاستثمار، الاستهلاك ،...الخ.

ب- **الطريقة النفسانية والطريقة الرياضية:** لقد رأى البعض أن ممثلي الطريقة الأولى هم أنصار مدرسة فيينا في فرعها النفساني (بوهم- بافرك،ماير،هايك،...الخ) و الثانية هم أنصار مدرسة لوزان في التوازن العام (فالراس- باريتو) فالمدرسة النفسانية تتجاهل الإنسان الحقيقي و لا تعترف إلا بالإنسان الاقتصادي الذي إقامته فرضياتها المبدئية . و هي لم تتوصل إلى نتائجها عن طريق التحليل النفساني للدوافع الاقتصادية إنما اكتفت باعتبار فرضيتها الأساسية صحيحة و راحت تحلل كامل آلية الحياة الاقتصادية على ضوئها . و هكذا فعلت المدرسة الرياضية و لكن بفرضية أساسية مغايرة . فالواحدة اعتبرت أن المنفعة الهامشية هي محور

الحياة الاقتصادية و الثانية اعتبرت أن مبدأ التوازن العام هو أساس تحليل الفعالية الاقتصادية. و تستخدم الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي ، و بما أن هذه هي أداة التعبير الكمي ، فان الاستعانة بالتقنيات الرياضية في التحليل الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظاهرة الاقتصادية ، و بما ان دراسة المظاهر لا تكون ممكنة إلا على أساس المعرفة الكيفية للظاهرة فانه يجب أن يكون التحليل الكمي الذي تستخدم فيه التقنيات (الأدوات) الرياضية مسبوقا بتحليل كيفي للظاهرة الاقتصادية ، و مهما كان الأمر فانه يتعين علينا ألا ننسى بأننا نهتم باستدلال اقتصادي في شكل رياضي ، اذ يتعين ألا يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي، و إلا أدى الى خطا في التحليل و عرقلة في تطور المعرفة الاقتصادية ، و تظهر فائدة الأدوات الرياضية بالخصوص عند استخدام النماذج الاقتصادية يرى البعض انه لا يجب المبالغة في استخدام التحليل الرياضي

2- تطور طرق البحث في الاقتصاد السياسي:

إن طرق البحث في الاقتصاد السياسي لم تقف عند حد التنازع التقليدي بين مختلف الطرق المنتمية إلى الطريقتين الاستنباطية و الاستقرائية بقصد بيان مزايا و عيوب كل طريقة تمهيدا للأخذ بها أو التخلي عنها . فقد شهدت هذه الطرق تطورا كبيرا بفضل التطورات المتلاحقة التي طرأت على معظم

الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم و أدت إلى ضرورة إعادة النظر في أساليب البحث في الاقتصاد مما يتفق و طبيعة التحولات التي طرأت على دور الدولة و نقلت هذا الدور من الحياد إلى التدخل في كثير من المجالات الحياة الاقتصادية . إن هذه النظرة الجديدة للاقتصاد نقلت جو النزاع و المناقشة من صعيد اختيار طريقة من طرق العلوم الأخرى إلى صعيد جديد فلقد راح علم الاقتصاد الحديث يحاول إيجاد نظريات لا تكتفي بفهم و شرح الواقع فحسب إنما يسعى لاقتراح سياسة اقتصادية عملية التي تواجه الظواهر الكلية إضافة إلى الظواهر الجزئية.

أ- التحليل الجزئي و التحليل الكلي:

بعكس العلوم الطبيعية التي تطورت من الكلي (المادة) إلى الجزئي (الذرة) فان الاقتصاد قد تطور من الجزئي (الفرد) إلى الكلي (الجماعة،الأمة) النظرة التي كانت تعتمد حتى عهد قريب على التحليل الجزئي Microéconomique، أصبحت تفسح مجالا متزايدا للتحليل الكلي Macroéconomiqueللفعالية الاقتصادية و لم يعد الفرد – كما كان- محور الحياة الاقتصادية و مركز إشعاعها. و فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) فان موضوع البحث هو التصرف الاقتصادي للإفراد وتأثيره على الواقع الاقتصادي، بمعنى أن السلوك الفردي يكون مهيمنا على طريقة التحليل باعتبار أن الحياة الاقتصادية هي مجموعة من التصرفات الفردية على

الصعيد الاقتصادي. و لقد كانت هذه نظرة الاقتصاديين قبل 1936 إذ كانوا ينطلقون من المصلحة الشخصية للأفراد في تحليلهم للنشاط الاقتصادي ، وكانت اهتماماتهم مختصرة على مشاكل محدودة كمشكل القيمة وتحديد الأسعار و كانت هذه الطريقة تطابق الواقع الاقتصادي و الذي كان من صفاته صغر حجم المؤسسات وعدم وجود منظمات اجتماعية مهيكلة و انعدام تدخل الدولة ، فلم تكن هناك عناصر قادرة على التأثير بفعل مبادراتها على التوازن العام و كان هذا الأخير ناتجا عن مجموع تصرفات الأفراد. فكل الدراسات المرتبطة بالسلوك الفردي انطلاقا من المصلحة الفردية كدراسة تسيير المشاريع و تحديد الأسعار في السوق هي من اختصاص الاقتصاد الجزئي و انتشار هذه الدراسات الكلاسيكية القديمة .

أما التحليل الكلي أي المتعلق بالاقتصاد التجميعي فيعتمد على نظرة جديدة للأشياء فهو يهتم بالجماعة أكثر من الأفراد ، و البحث يرتكز على الأمة ككل عوض أن يتعلق بالمؤسسات الفردية فقط. والمصلحة العامة لا تعتبر مجموعة من المصالح الخاصة بقدر ما هي مفهوم جديد يستمد معناه من نظرة شاملة و لقد بدأت هذه النظرة اثر أزمة 1929 على صعيد الاقتصاد التطبيقي ، و صدور كتاب اللورد كينز Keynes سنة 1936 و المدرسة الكينزية فيما بعد فترة الثلاثينيات من القرن العشرين على صعيد الاقتصاد النظري. وهو كذلك اتجاه يطابق الواقع التاريخي الذي نعيشه و الذي يتسم بتزايد تدخل الدولة و

كبر حجم الوحدات و التأثير الفعلي للنقابات و الجماعات الشيء الذي أدى بالاقتصاديين لتغيير رؤيتهم للأحداث و تغيير تفسيرهم كذلك لها ، فاخذ يهتم بالمجاميع الكلية من دخل وطني و استهلاك وطني و استثمار وطني و ادخار وطني ....الخ. على أساس أن هذه الكميات هي قاعدة التوازن الاقتصادي العام. و لقد كانت النتائج المباشرة لهذه الطريقة في البحث إذ انتشرت في اغلب البلدان المحاسبة الوطنية Comptabilité Nationale التي تختلف عن المحاسبة الخاصة و عن الميزانية المعروفة للدولة. كما ان اغلب الدول قامت بوضع حسابات لمعرفة دخلها الوطني و ثروتها الوطنية و منها من قام بإنشاء ميزانيات اقتصادية وطنية عامة هدفها تحقيق التوازن أو القضاء على الخلل بين الناتج الوطني الكلي المتوقع من جهة و بين طريقة إنفاقه المتوقعة من جهة أخرى.

و تجدر الاشارة هنا الى ان تطور طريقة التحليل الاقتصادي على النحو السابق الذكر لم يمر دون ان يترك آثارا و يخلق مشاكل لعل اهمها قضية الانتقال من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي الا ان نتيجة الأبحاث في هذا المجال لا تزال ادنى من ان تصل الى اقامة الجسر الذي يعبر عليه التحليل الاقتصادي من الجزئي الى الكلي فتصرف الجماعة لا يمكن ان يكون ابدا جمعا لتصرفات الأفراد الذين يشكلونها كما تصور ذلك الاقتصادي السويدي ليندال E.Lindahl ، و ان الكلي في الاقتصاد ليس معادلا لمجموع الجزئيات

كما اقترح ذلك WALRAS و هذه هي احدى المشكلات النظرية الكبرى التي يواجهها اليوم علم الاقتصاد

ب- التحليل الساكن (الستاتيكي) و التحليل الديناميكي (الحركي):

ان الدراسات و الأبحاث التي قام بها الفرد مارشال A.Marshall لم تدع حالا للشك في ضرورة ربط الإقتصاد كعلم ،بالواقع الحي والمتطور وبأن هذا الربط لا يمكن الاستغناء عنه لاقتراح سياسة اقتصادية للدولة التي اتسع دورها ليشمل معظم جوانب الحياة الاقتصادية . من خلال هذا التطور لدور الاقتصاد في الحياة العملية و لدور الدولة في الحياة الاقتصادية اخذت طرق البحث الاقتصادي تعرف تنازعا جديدا بين نوعين من التحليل الاقتصادي، التحليل الساكن الجامد Statique والتحليل الحركي Dynamique للفعالية الاقتصادية.

1- **التحليل الساكن** : هو التحليل الذي يقترح نماذج نظرية تخرج عامل الزمن و التطور من حسابها ، فهو اشبه ما يكون بالتصوير الفوتوغرافي الذي يعطينا صورة من وضع معين في لحظة معينة من زمن محدد و لذلك فهذا النوع من التحليل يعتبر تحليلا ساكنا.

2- **التحليل الديناميكي** : و هو عكس سابقه يحاول –رغبة منه في فهم الواقع الملموس – ادخال عامل الزمن و عنصر النقد الى التحليل

الاقتصادي و هو الأقرب الى الحقيقة و لكنه الأصعب مثالا و تحقيقا . وان هذه الصعوبة منعت الاقتصاد من الوصول الى نظرية ديناميكية متكاملة لتحليل الحياة الاقتصادية رغم انشغال البحث العلمي بهذا الهدف. و التحليل الديناميكي كما يقول فريش " Frisch ان تاخذ بعين الاعتبار الأحجام و القيم المختلفة للتحولات الاقتصادية في فترات مختلفة من الزمن و ذلك عن طريق استخدام بعض المعادلات التي تضم في طياتها في وقت واحد ، قيما و احجاما تعود الى فترات زمنية مختلفة ."غير ان وضوح المنطلقات لا يعني قيام التحليل و صحة نتائجه ، فما زال التحليل الديناميكي لم يعط الثمار المرجوة من

رابعا: علاقة علم الإقتصاد السياسي ببعض العلوم

هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة المختلفة، وكل التطورات الحاصلة في أي فرع من الفروع يؤثر ويتأثر بالفروع الأخرى للعلم، وعلم الاقتصاد واحد من هذه الفروع التي لها علاقة بالعلوم الاجتماعية وحتى التطبيقية الأخرى سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:** يتعلق موضوع علم الاجتماع بوصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، وهنالك من يعتبر أن علم الاقتصاد فرع من فروع علم الاجتماع وهو يتناول جزء من الظاهرة الاجتماعية في بعدها السلوكي الاقتصادي" الارتباطات المادية" وقد انصرف علماء

الاقتصاد وهم يؤسسون لاقتصاديات الدول والمجتمعات إلى دراسة السوسيولوجية الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، كما تتجلى العلاقة بين العلمين أيضا في ظهور تلك التخصصات الفرعية سواء في إطار علم الاقتصاد أو علم الاجتماع[1].

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:** لا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي إلا في إطار قانوني يسمح بذلك، فالقانون ينظم والعلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وحتى الدول[2]، فالمشرع قبل سن القاعدة القانونية وجب عليه أن يراعي السلوكيات الاقتصادية المعتادة في المجتمع[3]، كما وجب عليه أثناء سن التشريعات أن يراعي المخلفات الخاطئة لبعض القواعد القانونية على المجتمع والأفراد كفرض الضرائب، أو زيادة الضريبة على سلعة مستوردة وغيرها من التشريعات الخاطئة، كما تساهم التشريعات الجيدة في خدمة اقتصاد الدولة.
- **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:** هما وجهان لعملة واحدة، فعلم الاقتصاد كان يطلق عليه الاقتصاد السياس ي في بادئ الأمر، فدراسة الدولة والسلطة من موضوعات علم السياسة، واستقرار الدولة وقوتها من أهم العوامل التي تؤدي إلى قيام الأسواق والنشاط الاقتصادي وازدهاره، فكثير

---

[1]- أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، المرجع السابق، ص24

[2]- إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاظرات في مقياس مدخل العلم الإقتصاد السياسي، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 1

[3]- محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 59

من الأزمات الاقتصادية سببها سياس ي والعكس صحيح، والسياسة هي التي تحدد التوجهات الكبرى للاقتصادية" السياسة الاقتصادية"[1].

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:** يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات

الشخصية للأفراد، وعليه فسلوك الأفراد الاقتصادي ناتج عن دوافع وكوامن نفسية بالدرجة الأولى، والباحث الاقتصادي معني بدراسة وتحليل كل هذه السلوكيات ذو بعد اقتصادي" الاستهلاك، الادخار، الحاجة الرغبة،المثابرة، الجشع، البخل، والانضباط، العمل حب الاتكال، الإبداع....الاختيار، التضحية"[2]. ومن أجل فهم السلوك الاقتصادي للأفراد التنبؤ به لا بد من فهم السلوك النفس ي للأفراد لماذا يتصرفون على هذا النحو من أجل الوصول إلى الموقف النتيجة النهائية لوضع السياسة الاقتصادية المناسبة لكل مجتمع.

- **علاقة علم الاقتصاد بالديموغرفيا والجغرافيا:** الديموغرافيا اهي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكيفية والكمية للسكان، وهي الخصائص التي تؤثر على أي نشاط اقتصادي وتحدد شروطه الأساسية" القوة العاملة النوعية، معدل الإعالة مقارنة بالسكان، معدل البطالة، معدل التشغيل...في حين الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان وبالتالي هي وسط للنشاط

---

[1]- المرجع نفسه

[2]- عادل أحمد حشيش وأخرون، أساسيات الإقتصاد السياسي، ص ص 43، 45

الاقتصادي كذلك، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطين النشاط الاقتصادي، فالأمر بتعلق هنا بما نسميه التحليل الاقتصادي للمكان، حتى ظهر لنا ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، فهي تبحث في القوى المحركة والموارد الاقتصادية في بلد معين[1].

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:** علم التاريخ هو رصد لوقائع تطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، والوقائع والنشاط الاقتصادي لهذه الإنسانية جزء من هذا الرصد، فعلم التاريخ بصرنا بتلك الحقب التاريخية فيبعدها الاقتصادي وأرخ لنا كيف وصلت الوقائع الاقتصادي من نشاطها البسيط إلى ما هي عليه اليوم للأمم السابقة حتى صار تلك الوقائع علما قائما بذاته[2].
- **علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات و الإحصاء**:في سبيل وصوله من علم كيفي اجتماعي إلى علم يقيني دقيق لجأ علماء الاقتصاد إلى استخدام الرياضيات في تطوير علم الاقتصاد، وطوروا مناهج كمية ومفاهيم إجرائية ونظريات رياضية، واستخدموا في سبيل ذلك الإحصاء والبراهين والتحليل الرياضي في سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية معالجة كمية وليست كيفية وفقط[3].كما أن الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع

---

[1]- محمد الدويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، 2009، ص 63
[2]- المرجع نفسه
[3]- عادل أحمد حشيش، ص 53

البيانات وتحليلها وتحويلها إلى نوع من المعرفة واتخاذ القرار، فمن هنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الإقتصادية يحتاج في الكثير من الأحيان إلى بيانات احصائية وتحليل هذه البيانات لإستخلاص النتائج منها[1].

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، ص 28

المحور الثاني: مدارس الفكر الإقتصادي السياسي

قد يتراءئ للباحث أن تطور الفكر الاقتصادي في إطاره العام قد مر بمرحلتين متميزتين:

- مرحلة الفكر الاقتصادي القديم إبان العصور القديمة و العصور الوسطى في المجتمع الأوربي.
- مرحلة الفكر الاقتصادي الحديث بدءا بفكر التجاريين ثم الطبيعيين و انتهاءا بالفكر الكينزي وما بعد الكينزي مرورا بالفكر الكلاسيكي و المدارس الفكرية التي جاءت في أعقابه.

المدرسة التجارية – المدرسة الماركنتلية–

أولا: الإطار الزمني والتاريخي للمدرسة التجارية

اتصفت أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث بنظرة جديدة نحو الإنسان والمجتمع، هذه النظرة تُعطي للدولة القومية قيمة شبه مقدسة من جهة، وتطري الغنى والثروة، خلافاً لمذهب الكنيسة، من جهة ثانية. وقد عرفت هذه المرحلة زوال سلطة الأمراء الإقطاعيين وهيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية لتحل محلهما سلطة الملك المركزية وبروز كيان الدولة القومية، وبسبب اكتشاف العالم الجديد وتطور وسائط النقل البحري من جهة، وانهيار السلطة الإقطاعية وعدم ظهور الرأسمالية الصناعية بعد، من جهة ثانية، تمكّن التجار من توسيع نشاطهم باستيراد المواد الأولية من الأمريكيتين وتصدير السلع المصنعة إليهما وإلى بقية أنحاء العالم. كما استطاع التجار بدعم من الملوك الذين كانوا يطمحون إلى تقوية سلطتهم المركزية إزاء بقايا الإقطاع التغلب على صعوبات التصنيع التي كان يفرضها عليهم نظام الطوائف الإقطاعي الذي يقيد الصناعة[1]. فتمكن التجار من إخراج الصناع الصبيان Apprentis خارج نطاق الأقاليم الخاضعة لتنظيم الطوائف وتزويدهم بما يحتاجون إليه من مواد لصناعة السلع المطلوبة في السوق ومن ثم أقيمت المصانع اليدوية (المانيفاكتورة Manifactures)الخاضعة لإشراف التجار أنفسهم والتي كانت الأساس

[1] -John stuart mill, principales of political economy, london, parker west strand ,vol1, 1996,p132

الاقتصادي لظهور الرأسمالية الصناعية فيما بعد[1]. في هذه الظروف برز مفكرون ورجال أعمال وكذلك رجال دولة رسميون يهدفون إلى دعم سلطة الملك إزاء الإقطاع وإنشاء الدولة المركزية على حساب الإقطاعيات المشتتة، فسنوا القوانين واللوائح ووضعوا التنظيمات لإقامة المصانع وفرض الحماية الجمركية وإفساح المجال أمام منع تصدير المنتجات الزراعية بهدف توفير غذاء رخيص وأيد عاملة رخيصة. كل هذه الإجراءات والتدابير استندت إلى مذهب اقتصادي سُمي فيما بعد بالتجارية أو المذهب التجاري–المركنتالي، ولقد كان لهذه السياسات والإجراءات والتدابير أهميتها في إقامة الاقتصادات القومية التي قامت بدور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي وقيام المجتمعات القومية المتماسكة[2]

ثانيا: تعريف المدرسة التجارية

تعود تسمية التجارية Mercantilisme إلى القرن الثامن عشر، وقد أطلقها الاقتصاديون الليبراليون «أنصار الحرية الاقتصادية»، وعلى رأسهم الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث[Adam Smith] مؤسس النظرية الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية)، على مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية Etat national في معظم البلدان الأوربية ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، بهدف توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض

[1]- ابراهيم مشروب ، الإقتصاد السياسي: مبادئ ، مدارس، أنظمة، المرجع السابق، ص 34
[2]- - وسام ملاك، تطور الفكر الإقتصادي، ج1، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2008، ص 182

هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لجذب المعادن الثمينة اللازمة لتقدم الأمة وتقوية الدولة ولا سيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب والفضة[1].

ولم تكن هذه التسمية التي أطلقها مؤسسو المدرسة التقليدية وعلماء الاجتماع المعاصرون لهم بعيدة عن محاولة تشويه الأفكار التي جاء بها أنصار المذهب التجاري الذين تُطلق عليهم أيضاً تسمية «التجاريين» لأن أنصار هذا المذهب «التجاري» كانوا يرون ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفرض الحماية الجمركية من أجل تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ذلك أنّ مجمل أفكارهم والإجراءات التي اتخذوها كانت تتعارض مع نظرة الاقتصاديين أنصار الحرية الاقتصادية، ومن ثمَّ كان هجوم هؤلاء عنيفاً على أنصار المذهب التجاري، فجرَّحوه وأطلقوا عليه تسمية توحي بأن اهتماماته مقصورة على الجانب التجاري وانه يعبر عن مصالح التجار فقط. في حين أن المذهب التجاري يمثِّل، في الحقيقة، تنظيماً شاملاً للصناعة والزراعة والتجارة يهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني وضمان قوة الدولة اقتصادياً وعسكرياً، وهذا ما تسعى إليه الدول في الوقت الحاضر[2]. ويمكن تعريف التجارية أو المذهب التجاري بأنه مجموعة السياسات والتدابير الاقتصادية التي كان يدعو إليها بعض الاقتصاديين، وطبّقها رجالات الدولة والمسؤولون في معظم البلدان الأوربية في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني الصناعة والزراعة، ولاسيما في مجال تنظيم التجارة الخارجية

[1]- كاظم محسن ،تاريخ الفكر الاقتصادي أبتداءاً من نشأته وأنتهاءاً بالماركسية، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر،1989، ص.118

[2]- المرجع نفسه

والنقل البحري بهدف تحقيق ميزان تجاري رابح ومنع خروج المعادن الثمينة من البلاد، ومحاولة تجميع أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة داخل حدود الدولة، بوصفهما يمثلان الثروة التي يجب أن يكون الحصول عليها هدفاً أعلى للدولة.

كما أطلق مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم مدرسة التجاريين على تيار فكر ي جديد في المجال الاقتصادي شارك في تكوينه عددا كبير من المفكرين ولم يرجع ظهور هذا التيار الفكري الجديد كمذهب اقتصادي إلى إسهام المتخصصين في البحوث الاقتصادية فحسب بل شاركهم في ذلك بعض السياسيين و رجال الأعمال[1].

إن هذه الشمولية في تكوين مذهب التجاريين على أيدي الاقتصاديين و السياسيين و رجال الأعمال قد يفسر لماذا استمر هذا المذهب سائدا و مؤثرا في توجيهه السياسة الاقتصادية في أوربا قرابة ثلاثة قرون كاملة أي من منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر و هي من أهم الفترات في التاريخ العالم ويجب أن نؤكد هنا على أن هناك عدد من الاقتصاديين عاشوا في عصر التجاريين و لكنهم لم ينتموا إلى هذه المدرسة مثل آدم سميت ودافيد هيوم.

إن آراء الكتاب التجاريين لم تتطور تطورا علميا لتكوين نظرية علمية معينة كما لم تستند على منهج علمي موحد بحيث نستطيع أن نقول أن

[1]- هيرتس نورينا،السيطرة الصامتة، ترجمة صدقي حطاب ، الكويت ،عالم المعرفة ،2007، ص97

أصحابها ينتمون إلى مدرسة فكرية متماسكة أو فلسفة معينة. كما يجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي على أن مدرسة التجاريين قد تضمنت من الأفكار مالا يمكن اعتباره تحليلا اقتصاديا في المعنى المتعارف عليه في الفكر الحديث. و إنما كان مجرد محاولة لتحديد طبيعة الظواهر الاقتصادية التي تعرض لها مفكرو هذه المدرسة أما عن السياسة الاقتصادية للتجاريين عموما فقد كانت قائمة في الأساس على تعريف هؤلاء للثروة على أنها متمثلة في الذهب و الفضة و المعادن النفيسة الأخرى وان ثروة الأمة رهن بكمية النقود المعدنية و أن الارتباط وثيق بين كمية النقود ومستوى الأسعار [1].

ثالثا: **أسباب ظهور المدرسة التجارية:**

لقد كان ظهور هذه المدرسة استجابة طبيعية للحاجات العملية التي تكتشف في أعقاب تطور المجتمع الأوروبي بما كان عليه في العصور الوسطى و ذلك في ظل ملابسات تاريخية كان لها صداها الكبير والمتمثلة في:

***ازدياد أهمية التجارة الخارجية:** شهد القرن الخامس عشر تحرر للعبيد و الفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوربا فاتجه معظمهم إلى ممارسة النشاط التجاري . إلا أن التجارة الداخلية لم يكن لها من الاتساع و الأهمية بحيث توفر لهم مكانة اقتصادية كبرى و سطوة سياسية في بلادهم فكانت التجارة الخارجية التي أحدثت تغيرا جذريا في الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية حيث رفعت من

[1]- المرجع نفسه

أهمية النشاط الاقتصادي و ظهر التجار كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم ومن الأسباب نمو التجارة الخارجية الأوروبية في ذلك الحين[1]:

-اتصال أوربا بالشرق الإسلامي المتقدم اقتصاديا على اثر الحروب الصليبية.

-اكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية (طريق راس الرجاء الصالح)إلى الهند والشرق الأقصى .

-اكتشاف العالم الجديد عندما أرسى كريستوف كولومبس سفنه الثلاث عند جزيرة صغيرة في البحر الكاريبي 1492 وهذين الاكتشافين أديا إلى توسيع الأفاق التجارية و تنامي روح الكسب وحب المغامرة في عالم تجاري وصناعي.

***ظهور القوميات الحديثة:** نتيجة لاتحاد التجار مع الملك و اشتراكهم في القضاء على سلطة الأمراء و النبلاء تغلبت سلطة الملك و هي سلطة مركزية على سلطات الأمراء التي كانت تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة وكانت هذه أولى خطوة لظهور الدولة الأوروبية الحديثة كجماعة تقوم على أساس قومي و تخضع لقوة مركزية واحدة[2]. وكانت القوة الثانية التي أدت إلى ظهور الدولة أيضا هي ظهور القوميات الأوروبية التي أدت إلى انهيار الإمبراطوريات الكبرى المختلفة من العصور الوسطى والتي كانت تظم في حدودها أكثر من دولة و إقليم ومما لاشك فيه أن ظهور الدولة الأوربية بهذا

[1]- سعيد النجار، تاريخ الأفكار الإقتصادية من المركانتيلية إلى الرأسمالية الحديثة

[2]- سوزي عدلي ناشد، الإقتصاد السياسيالنظريات الإقتصادية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009

الشكل الحديث كان له اكبر الأثر في سياسة التجاريين فلقد قام هؤلاء برسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي بما يحقق لهم اكبر قدر من الربح والثراء.

***عصر النهضة الأوروبية:** كانت حركة النهضة الفكرية في أوربا من أهم الأحداث التي أثرت في التطور السياسي و الاقتصادي الأوربي و التي صاحبت عصر التجاريين ولقد قامت الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية و اللاتينية القديمة و دراستها بعقل متحرر من الدين ومن فلسفات و قيود الكنيسة و أدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى انهيار بقية أعمدة النظام الإقطاعي و تقوية السلطة المركزية (الملك و الحكومة[1] .)

ثالثا:أهم منطلقات المدرسة التجارية

خلافاً لرأي مكيافلّي Machiavelالذي كان يقول بوجوب اغتناء الدولة وبقاء المواطنين فقراء فإن التجاريين طوروا مقولة جديدة مؤداها أن الدولة تزداد قوة بقدر ما تساعد مواطنيها على الاغتناء ولاسيما فئة التجار. كما بدل التجاريون الموقف الذي يرى في قوة الدولة الغاية الأسمى للحياة الإنسانية، وعدّوا الثروة القيمة العليا. وبذلك يمكن أن تعد التجارية نظرية عن المجتمع تنطلق، لأول مرة، من أساس اقتصادي، لأن هدف الحياة الاجتماعية في نظر التجارية، هو هدف اقتصادي.

[1]- المرجع نفسه

على اختلاف مؤرخي الفكر الاقتصادي حول تحديد إطار المذهب التجاري، فإن أهم المنطلقات العامة للمدرسة التجارية تتضمن الجوانب الآتية[1]:

أ. **مفهوم الثروة:** من المتفق عليه أن التجاريين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الثروة، ويعدون وفرتها أساس قوة الدولة ومحرك نشاط الفرد. كما كانوا يؤكدون أن سعي الفرد وراء الثروة من شأنه أن يحقق له السعادة من جهة أولى، كما يساعد في اغتناء الآخرين وضمان قوة الدولة من جهة ثانية. ويقصد التجاريون بالثروة المعادن الثمينة من الذهب والفضة[2].

ب. **إرادة القوة وخدمة الأمير والدولة:** كانت التجارية في كل دول أوربة تعبر عن إرادة مزدوجة في القوة؛ البحث عن التوسع من جهة والثروة من جهة ثانية، لأن ظهور التجارية ترافق مع نشوء الفكر القومي وبروز فكرة تحقيق الاكتفاء الذاتي القوميAutarcie ، ولم تكن هناك أيّ إمكانية لتحقيق ذلك من دون توافر جيش وأسطول قويين. ولتحقيق ذلك يجب زيادة حصيلة الدولة من الضرائب التي يمكن توفيرها عن طريق التقدم التجاري وتشجيع دخول الثروة إلى داخل البلاد.

ت. **تنمية الثروة:** أجمع أنصار التجارية على أنّ الثروة هي القيمة العليا في المجتمع كما أجمعوا على أنها تكمن في توافر المعادن الثمينة كالذهب والفضة، ولهذا ركزوا اهتمامهم على ضرورة تنمية الثروة التي يرون إمكانية

[1]- احمد فريد مصطفى، سميرمحمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، الإسكندرية، مؤسسات شباب الجامعة، ب ط، 2000، ص 20
[2]- المرجع نفسه

تحقيقها على أساس حسن سير العمل في المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية. أما المؤسسات التجارية فتزيد الثروة عن طريق زيادة التصدير على الاستيراد مما يقود إلى دخول الثروة إلى البلاد. أما المؤسسات الصناعية والزراعية فتسهم في زيادة الثروة بقدر ما تستطيع زيادة إنتاجها لتقليص الواردات من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى، أي لتحقيق ميزان تجاري رابح[1].

ث. **الحماية الجمركية وتحقيق ميزان تجاري رابح:** يمكن، حسب مذهب التجارية، زيادة الثروة بأحد طريقين: استثمار مناجم الذهب والفضة إذا كانت متوافرة في الدولة ومنع خروج هذين المعدنين من البلاد أو تنشيط التجارة الخارجية والتصدير من السلع والخدمات بقيمة تزيد على القيم التي يشتريها البلد من الخارج، أي تحقيق ميزان تجاري رابح يحقق فائضاً يتم تسديده بالمعادن الثمينة، واقترح أنصار التجارية اتخاذ تدابير متعددة لتحقيق هذا الهدف منها: تشجيع الصادرات من المواد المصنعة ومنع استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية، وبناء شركات الملاحة وامتلاك أساطيل بحرية ضخمة للنقل، وتوفير مواد أولية بأسعار منافسة عن طريق إقامة مستعمرات أو مستوطنات خارج البلاد Colonies وهكذا ترى التجارية ضرورة اتباع

[1]- احمد فريد مصطفى، سميرمحمد السيد حسن، المرجع السابق، ص 22

سياسة الحماية الجمركية ولاسيما تطبيق سياسة منع الاستيراد لتوفير ميزان تجاري رابح يشكل فائضه مصدراً للثروة[1].

ج. **زيادة السكان:** يرى أنصار التجارية ضرورة زيادة السكان في البلد، لأن هذه الزيادة تسهل الحصول على يد عاملة رخيصة، وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، من ثمّ زيادة الأرباح والثروة. وفي الوقت نفسه فإنهم يرون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد أكبر من الناس، مما يؤدي إلى تشجيع زيادة السكان ويقود إلى تقوية الدولة. وهكذا فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة

رابعا: السياسات الاقتصادية للتجارية

على الرغم من وجود منطلقات عامة للتجارية في كل بلدان أوربا فإن السياسات التي نادى أنصار التجارية بتطبيقها كانت تختلف من بلد لآخر تبعاً للأوضاع الاقتصادية لكل من هذه البلدان. من هنا يتأكد القول بأن التجارية لم تكن مجرد نظرية أو مذهب اقتصادي بل كانت مجموعة سياسات وإجراءات اقتصادية اعتمدت لبلوغ هدف التجارية الرئيس المزدوج زيادة الثروة وبناء قوة الدولة. ويمكن التمييز بوضوح بين أربعة تيارات في الفكر التجاري يتمثل كل منها في سياسة

[1]- حسنين أبراهيم،الاقتصاد السياسي للأصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط ،19991، ص76

اقتصادية محددة تتلاءم مع الظروف التي كانت غالبة آنذاك، وهذه التيارات أو المذاهب هي الآتية[1]:

أ. **المذهب التجاري المعدني في إسبانيا Bullionisme** :يقوم هذا المذهب على أن ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة التي تمتلكها. لما كانت إسبانية تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك) تركز اهتمام التجارية على جلب أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة من ممتلكات إسبانية فيما وراء البحار والعمل للمحافظة عليها ومنع تسربها خارج البلاد[2]. ولمنع تسرب المعادن طالب أنصار التجارية في إسبانية بمنع خروج النقود المسكوكة والسبائك، كما دعوا إلى الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية[3]. وسنّت السلطات الإسبانية القوانين التي ألزمت البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، كما منعت التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانية من إخراج الذهب والفضة وألزمتهم شراء سلع إسبانية مقابلها.

ب. **المذهب التجاري الصناعي في فرنسا Industrialisme** :لم يكن لفرنسة مناجم للذهب والفضة كما كان لإسبانية، ولذلك كانت مسألة الحصول على المعادن الثمينة أي الثروة بمفهوم التجاريين الشغل الشاغل

[1]- المرجع نفسه
[2]- ابراهيم مشروب، المرجع السابق، ص 94
[3]- المرجع نفسه

للاقتصاديين ورجال الدولة. غير أن التجاريين في فرنسة نظروا إلى المعادن الثمينة بوصفها ثروة كفيلة بتوفير السلع والحاجات اللازمة للمعيشة، ولذلك تركز الاهتمام على التدابير اللازمة لتوفير أكبر قدر ممكن من الثروة. اقترن المذهب التجاري في فرنسة باسم كولبير Colbert وزير المالية، الذي كان يعتقد بأن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها وبأن زيادة كمية المعادن الثمينة في دولة معينة غير ممكنة إلا على حساب الدول الأخرى. إذ إنّ كمية المعادن الثمينة محدودة تدور في أوربة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. ولذلك تركزت جهود التجارية بزعامة كولبير على مجموعتين من التدابير[1]:

- وضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسينه وتزيد قدرته على المنافسة.
- وضع قواعد الحماية الجمركية إزاء السلع الأجنبية.

وعلى الرغم من تأكيد الاقتصاديين الفرنسيين من أنصار التجارية: جان بودان Jean Bodinوأنطوان دي مونكرتيانA.De Monchretien ، على أهمية الزراعة في الاقتصاد الفرنسي أثرها في زيادة الثروة القومية فقد كان كولبير يركز كل الاهتمام على دعم الصناعة وتحسين جودة الإنتاج الصناعي وتوفير كل الشروط المواتية لتقوية الصناعة الفرنسية. ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات والتدابير التالية[2]:

[1]- فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الإقتصادي الغربي، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2008، ص 120
[2]- المرجع نفسه، ص122

- إقامة مصانع ملكية لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.
- منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة.
- فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية للإبقاء على الأجور منخفضة، وتوفير يد عاملة رخيصة وفرض أسعار متدنية على المواد الأولية ومنع تصديرها لتوفيرها للصناعة بتكلفة متدنية.
- فرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني وإعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.
- إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حمولتها عند رسوها في الموانئ الفرنسية
- تأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج.

كان كولبير، وهو الممثل الرسمي للتجارية الصناعية في فرنسة، يهدف من كل هذه الإجراءات والتدابير إلى ضمان ورود الذهب والفضة عن طريق زيادة الصادرات وتقليص الواردات، ولكن الصادرات من المواد المصنوعة وليس من المحاصيل الزراعية. فالصناعة في رأيه هي المرتكز الأساسي لزيادة الصادرات، أما دور الزراعة فيقتصر على إنتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة. وبكلام آخر فإن الهدف هو تنشيط التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات من أجل ذلك يجب تنشيط الإنتاج الصناعي الذي يقتضي تسخير

الزراعة لهذا الغرض (تخفيض أسعار المواد الغذائية، ومنع تصدير المواد الأولية، وإعفاء المستورد منها من الرسوم لضمان بيعها بأسعار رخيصة.

ت. **مذهب التجاري التجاري في بريطانيا Commercialis** :تأخّر الازدهار الاقتصادي في إنكلترة قياساً بالأقطار الأوربية الأخرى حتى بداية القرن السابع عشر، ولكن ما إن بدأ حتى أخذ يتسارع بمعدلات عالية وعلى الأخص بدءاً من النصف الثاني للقرن السابع عشر. ويرجع ذلك، بصورة أساسية، إلى التجارة الخارجية. تركز اهتمام أنصار المذهب التجاري في إنكلترة على التجارة الخارجية وتنشيطها واتخذ المذهب ثلاثة اتجاهات: حماية النقد ومخزون المعادن الثمينة، وحماية الإنتاج، وتشجيع البحرية الإنكليزية والتجارة. ولكن كان التركيز شديداً على الاتجاه الأخير منها[1].

ومع أن تصدير المعادن الثمينة من إنكلترة كان ممنوعاً في أكثر الأحيان فإن الاقتصاديين الإنكليز تنبهوا إلى الطابع السلبي لهذه التدابير وبينوا أن خروج المعادن الثمينة مرتبط في النهاية بتقدم النشاط الاقتصادي للمملكة مع العالم الخارجي ورصد معاملاتها مع هذا العالم، ولذا نادوا بحرية إخراج المعادن الثمينة لشراء سلع يُعاد بيعها إلى الدول الأخرى (تجارة الترانزيت) بغية الحصول على كمية أكبر من المعدن المدفوع لشرائها فيكون الرصيد موجباً لصالح إدخال المعادن الثمينة إلى المملكة. فقد كان توماس مون

[1]- المرجع نفسه، ص 125

Thomas Munصاحب أول محاولة لصوغ نظرية الميزان التجاري، يقول: «إنّ الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية[1]. إذ يجب أن نراعي دائماً القاعدة التالية: وهي أن نبيع للأجانب سنوياً أكثر مما نشتريه منهم في القيمة»، وكان يأخذ بالحسبان التجارة غير المنظورة أيضاً. عملت بريطانية على تشجيع التجارة الخارجية فسنّت القوانين لحمايتها وتشجيعها ولاسيما قوانين الملاحة الإنكليزية التي أوجبت نقل السلع المستوردة حصراً على السفن الإنكليزية وكذلك السلع المصدرة أو المستوردة بين إنكلترة ومستعمراتها. كما صدرت قوانين الحماية الجمركية التي فرضت رسوماً جمركية عالية على السلع الاستهلاكية المستوردة وخفضتها على السلع المخصصة لإعادة التصدير (تجارة الترانزيت).

ث. **المذهب التجاري المالي أو مذهب الخزانة في ألمانيا : Cameralisme** اتخذ المذهب التجاري في كل من ألمانيا والنمسا صيغة خاصة وهي صيغة مالية الدولة أو الإدارة العامة. وقد أُطلقت على هذه الصيغة اسم علم الخزانة أو مذهب الخزانة. ويتمثل هذا المذهب في أفكار فون يوستي Von Justi التي أوردها في كتابه «اقتصاد الدولة». وينطلق هذا المذهب من مبدأ أساسي وهو ضرورة قيام الدولة بكل الأعمال الاقتصادية التي تكفل نمو الثروة. كان أنصار التجارية في ألمانية والنمسة يقولون بناء إدارات الدولة انطلاقاً من المذاهب التجارية التي كانت غالبة

[1]- المرجع نفسه

آنذاك في باقي أقطار أوربة (السعي للحصول على المعادن الثمينة، ودعم الصناعة الوطنية وتقييد التجارة الخارجية وفرض الحماية الجمركية... إلخ) بقصد تحقيق اغتناء الدولة ودعم خزانتها وزيادة قوتها.

خامسا: الأهمية التاريخية للمدرسة التجارية وتأثيرها في الفكر الإقتصادي

أ. الأهمية التاريخية للمدرسة التجارية

ترافق ظهور التجارية مع بداية نشوء الدول القومية في أوربة. فقد كانت نشأة الدولة القومية في حاجة كبرى إلى ظهور علم عن المجتمع يركز على أهمية السلطة المركزية بمواجهة التيارات الإقطاعية الانفصالية من جهة، ولتحقيق الذات القومية بمواجهة الأمم الأخرى من جهة ثانية[1]. ولا تستطيع السلطة المركزية تحقيق هذه المهمة إذا لم تتوافر لها القوة العسكرية التي يحتاج بناؤها إلى تعبئة موارد مالية كبيرة. من هنا كان اهتمام التجاريين بإقامة اقتصاد وطني قومي يغني عن الاستيراد ويزيد من التصدير بما يضمن دخول مزيد من النقود (المعادن الثمينة) إلى البلاد ومنع خروجها منها لتوفير تمويل بناء قوة الدولة. قام المذهب التجاري، بمختلف الصيغ التي اتخذها، بدور إيجابي في وضع قواعد حكيمة لإدارة الشؤون الاقتصادية للدولة القومية الناشئة. وكانت التجارية بداية وضع علم عن المجتمع أسهم في نشأة التفكير العلمي في

[1]- زينب حسين عوض الله، مبادئ الإقتصاد السياسي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص 218

العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية. وكان لهذا المذهب تأثيره الكبير في الفكر الاقتصادي من جهة وعلى التطور الاقتصادي من جهة ثانية[1]:

ب. **التأثير في الفكر الاقتصادي:** نبّه التجاريون سواء عن طريق كتاباتهم النظرية، أم عن طريق التدابير الاقتصادية العلمية التي اتخذوها، على عدد من المنطلقات الاقتصادية التي شكلت مبادئ النظرية الاقتصادية فيما بعد. فقد كان لدعوتهم إلى تحقيق ميزان تجاري رابح أثر كبير في تعميق الدراسات حول التجارة الخارجية وقيام نظرية تكاليف الإنتاج المقارنة، ونظرية التخصص حسب عوامل الإنتاج، ونظرية التوازن الآلي في الموازين التجارية وموازين المدفوعات. كما كان لاهتمامهم الشديد بدخول النقود المسكوكة من المعادن الثمينة وما قاد إليه ذلك من تقلبات كبيرة في الأسعار، الدور الأول في وضع نظريات النقود (النظرية المعدنية والنظرية الكمية في النقد)[النقود]، بالإضافة إلى دراسة آلية تشكُّل الأسعار[2]. أضف إلى ذلك أن اهتمام التجاريين بتحقيق فائض في الميزان التجاري قادهم، ومن بعدهم، إلى الاهتمام بوضع استراتيجية لتنمية القطاعات الرائدة في الاقتصاد لتحقيق فائض اقتصادي يضمن قوة الدولة (استخراج المعادن الثمينة في إسبانية، ودعم الصناعة الوطنية في فرنسة، وتنشيط النقل البحري وتجارة إعادة التصدير في بريطانية وغير ذلك) وكذلك تسخير باقي

[1]- المرجع نفسه

[2]- علي سعيدان، الوجيز في الإقتصاد السياسي، دب، دار العسيلة، ط1، 2008

القطاعات في الاقتصاد الوطني للقطاعات الرائدة لتتمكن من تحقيق أهدافها (بداية وضع نظريات استراتيجية التنمية). وحثَّ التجاريون على السعي لتخفيض أسعار الفائدة من أجل تشجيع الاستثمارات بالإضافة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فكانوا وراء ظهور مذهب التدخلية[1].

ت. **التأثير في التطور الاقتصادي:** كان للسياسات الاقتصادية التي اتبعها التجاريون في مختلف الأقطار الأوربية أثرها الواضح في تسريع عملية النمو الاقتصادي في تلك الأقطار، وليس من قبيل المصادفة أن تتزامن بداية النهضة الاقتصادية مع تولي رجالات الدولة من التجاريين المهام الحكومية وذلك في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد تحقّق في ظلّ التجاريين الازدهار الاقتصادي لمعظم أقطار أوربة حتى تلك البلدان التي عُدّت فيها السياسة التجارية فاشلة. فقد كانت إجراءات التجاريين، على وجه الخصوص، مصدر التراكم الرأسمالي الأولي في إنكلترا ونقطة الانطلاق إلى الثورة الصناعية[2]. كما كان سعيهم لتنمية الصادرات سبباً رئيسياً في تطوير الصناعة فأقروا إلزامية العمل من أجل توفير يد عاملة رخيصة للصناعة كما منحوا الصناعات امتيازات الانحصار والمساعدات المالية مما شجع على ظهور فئة المنظمين Entrepreneurs الذين كان لهم أثرهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن دعمهم لسلطة

[1]- المرجع نفسه

[2]- عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الإقتصادي، الإسكندرية، الكتب الحديثة، 1999، ص 65

الملك المركزية وإقامة الدولة القومية دفع إلى اندحار النظام الإقطاعي الذي كان عامل عرقلة للنمو الاقتصادي ومهّد لظهور طبقة اجتماعية جديدة (البورجوازية ورجال الأعمال) تتفق مصلحتها الطبقية مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمواجهة الإقطاعيين الذين كانت مصلحتهم الطبقية في الإبقاء على التنظيم المجتمعي المعرقل للنمو.

تقييم المدرسة التجارية:

لقد اتجه التجاريون إلى الأخذ بنظام تكون فيه الدولة على جانب كبير من القوة و ترجع أهمية القوة أن الدولة كانت لا تزال في نشأتها الأولى في أعقاب العصور الوسطى ومن ثم كانت في حاجة إلى القوة التي تستخدمها في القضاء على الإقطاع و سيطرة الكنيسة أما عن طبيعة هذه القوة فقد كانت تتمثل عند التجاريين في تركيم الثروة المعدنية من الذهب والفضة سواء باستخراجهما من المناجم في مستعمرات العالم الجديد (السياسة المعدنية في أسبانيا) أو من خلال التعامل التجاري مع الدول الأخرى ورغم هذا الموقف من جانب التجاريين في صدد التأكيد على شخصية الدولة فانه لم يصل بهم إلى حد إفناء شخصية الفرد في الدولة إذ كانوا يعترفون بالملكية الفردية و يجعلونه أساسا للنشاط الاقتصادي وكل ما هنالك أن التجاريون جعلوا للدولة حق التدخل بالتنظيم تحقيقا لهدف معين و هو أن الاقتصاد للقوة و لقد جعل ذلك بعض المؤرخين يقولون بان

مذهب التجاريين هو مذهب ذو طابع فردي و دولي في آن واحد ، فردي لأنه يركز على شخصية الفرد و مصلحته الذاتية التي تتمثل في الاعتراف بالملكية الخاصة ودولي لأنه يحقق في ذات الوقت المصلحة العليا للدولة في إحراز القوة من خلال تحقيق الفائض في ميزانها التجاري و بالتالي تركيم ثروة قومية من المعدن النفيس ولو كان ذلك على حساب المصالح الاقتصادية للدول الأخرى و فضلا عن تقرير التجاريين لمبدأ الاقتصاد للقوة كهدف أساسي للنشاط الاقتصادي يجيز للدولة حق التدخل بالتنظيم تحقيقا لهذا الهدف بما لا يتعارض مع حق الملكية الفردية فان التجاريين قد جعلوا من)الاقتصاد في خدمة السياسة) شعار آخر لهم مع تخليص الأبحاث الاقتصادية نهائيا من الطابع الديني و الأخلاقي الذي كان سمتها في فترة العصور الوسطى و يشير بعض المؤرخين للفكر الاقتصادي إلى أن التجاريين لم يصلوا بأبحاثهم الاقتصادية إلى إرساء علم الاقتصاد كعلم له استقلاليته عن العلوم الاجتماعية الأخرى و ذلك لسببين احدهما أن التجاريين ربطوا الاقتصاد بالسياسة و الآخر أنهم جعلوا من القوة هدفا للاقتصاد بخلاف ما ينطوي عليه الفكر الاقتصادي الحديث من أن هدف الاقتصاد هو تحقيق الرفاهية.

المـــــدرسة الطبيعـــــــية

مقدمة

تميز القرن الثامن عشر بإنتشار الفكر والنزعة العلمية في أوساط الباحثين، والعديد من الحقول المعرفية، فقد تطورت في هذه الفترة علوم الطبيعة، الكيمياء والفلك وغيرها من العلوم الطبيعية الأخرى، وقد أثر هذا التطور على طريقة ومنهج البحث لدة المفكرين في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، فبدأوا بدراسة مختلف سلوكات الإنسان ومختلف علاقاته بإعتبارها خاضعة لقوانين تشابه تلك التي تحكم مختلف الطواهر الطبيعية، وبذلك سعت جهود المفكرين نحو تخليص العلوم الإنسانية من كل الأبعاد الأخلاقية أو المعيارية لتصبح تعبير عن علاقات وضعية وتفسيرية[1].

أولا: **الإطار الفكري والمناخ الاقتصادي قبيل ظهور المدرسة الطبيعية:**

من الناحية الفكرية انتشرت فكرة القانون الطبيعي التي كانت تستمد أصولها من أرسطو، ثم انتقلت إلى كتاب القانون الروماني، ثم إلى المدرسين في العصور الوسطى. ولقد كانت هذه الفكرة مطبقة قبل عصر الطبيعيين على العلوم الاجتماعية وعلم الاقتصاد بالذات فلم تكن فكرة تطبيق القانون الطبيعي عليها قد

[1]- حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 45

انتشرت بعد وجاء ذلك على أيدي الطبيعيين وقد نقل الطبيعيون عدة اتجاهات فلسفية إلى دراساتهم الاقتصادية [1].

أما من الناحية الاقتصادية فإن مبادئ التجاريين وتطبيقها طيلة ثلاث قرون قد خلق آثارا لها رد فعلها القوي في الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين إذ كان تطبيق السياسة الاقتصادية للتجاريين مدعاة إلى تدهور الزراعة مما أدى إلى نتائج خطيرة كهجرة المزارعين إلى المدن و تزايد المساحات غير المزروعة كما كانت القيود العديدة التي فرضتها الدولة على النشاط الاقتصادي تحت تأثير آراء التجاريين عائقا خطيرا لنمو الإنتاج الزراعي و تصدير المنتجات الزراعية و من هنا ساد الشعور بضرورة تصحيح هذه الأوضاع فكانت آراء الطبيعيين صدى لهذا الشعور و محاولة لتجنب العيوب التي كشفت عنها سياسة التجاريين.

ثانيا: نشأة المدرسة الطبيعة و أهم روادها

ظهرت المدرسة الطبيعية في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر و لفظة الفيزيوقراطية هي كلمة إغريقية مركبة من (فيزي (phusisالتي تعني الطبيعة و كراتوس (kratos)التي تعني حكم أي حكم الطبيعة .و لقد كان الدكتور فرنسوا كيناي[2] (1674– 1774 (ابرز رواد مدرسة الطبيعيين حيث بدا حياته العامة بممارسة مهنة الطب و نشر بضعة بحوث في العلوم الطبيعية و لم يبدأ كيناي الاشتغال بالسياسة إلا عندما خطا إلى عتبة العقد السابع من عمره

[1]- زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 98

[2]- فنسوا كيناي: كان طبيب العائلة المالكة، وعضو المجالس الفرية التي كانت تجمع الأدباء والفنيين والفلاسفة في دور البرجوازية الأوروبية، كما اهتم كثيرا بالمشاكل الفلاحية، وشارك في وضع منجد دائرة المعارف.

حيث نشر بعض البحوث حول مشكلة الحبوب ثم نشر بعد ذلك أهم مؤلف اقتصادي في عصره وهو الجدول الاقتصادي عام 1758م و قد ناصر كيناي في آرائه و أفكاره العديدة من الكتاب و المفكرين مثل الميركيزميرابو و ديون دي نيمور فالميركيز ميرابو (1715 – 1789 (قام بنشر عدة كتب من أهمها نظرية الضريبة 1760 والفلسفة الزراعية 1763 أما ديون دي نيمور فقد كان اصغر أنصار مدرسة الطبيعيين سنا ونشر كتابا هاما عام 1761باسم " الفيزيوقراطية " وهي تعني حكومة الطبيعة و الجدير بالذكر أن كتاب الفيزيوقراطية كان هو السبب في تعريف مفكري هذه المدرسة باسم الفيزيوقراطيين، و إن كان أنصار هذه المدرسة يطلقون على أنفسهم اسم الاقتصاديين ولم يكن وصفهم بإسم الفيزيوقراطيين (الطبيعيين) إلا فيما بعد[1]. ولقد كان هؤلاء الطبيعيون رغم تميزهم بأسلوبهم الخاص في عرض آرائهم و أفكارهم إلا أنهم كانوا لا يختلفون فيما بينهم حتى في أدق التفاصيل وهذا ما يجعلهم جديرين حقا بالانتماء إلى مدرسة فكرية واحدة لا نظير لها في غيرها من التيارات الفكرية و لكن ليس من شك أن كيناي هو المنبع الرئيسي لأفكار مدرسة الطبيعيين أما بقية الكتاب الاقتصاديين لهذه المدرسة فقد ساروا على منواله.

ثانيا: أهم الأفكار التي نادي بها الطبيعيون تحت تأثير الديني و العلمي:

ذكرنا سابقا أن الطبيعيون أو الفيزيوقراط هم مجموعة من الاقتصاديين ظهرت في فرنسا أواخر القرن 17م واستمر فكرها ظاهرا في الحياة العلمية خلال

[1]- المرجع نفسه، ص45

القرن 18ولقد كانوا أول من يرفض الفلسفة التجارية تماما بناءا على اقتناع فكري و كرد فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها . الفيزيوقراط في هذا الرفض للماركنتالية يتفقون تماما مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل وليم بيني و كانتيون وقد نجحوا في أن يستبعدوا نهائيا الاعتقاد القائل بان الثروة تتعلق بالتجارة و المعادن النفيسة. ولقد تشبعت هذه المجموعة الفرنسية بالفلسفة الطبيعة فاعتقدت أن هناك قوانين تحكم النشاط الاقتصادي و تسيره بانتظام بالغ تماما كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم المجموعة الشمسية أو الدورة الدموية في جسم الإنسان وقرروا أن الجهل بالقوانين الطبيعية التي تحكم النشاط الاقتصادي لا يمنع من تقرير المبدأ الهام وهوانه يجب ترك النظام الاقتصادي الحر حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه تلقائيا إلى التوازن الطبيعي[1]، ووفقا لهذه الفلسفة يجب أن تتخلى الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

ويفسر الفيزيوقراطيين العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية بالجهل بالقوانين الطبيعية وبتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ولقد تأثر الطبيعيون بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والأحياء والطبيعيات ولقد اكتشف نيوتن في ذلك الحين قوانين الجاذبية كما اكتشفت الدورة الدموية في علم الطب[2]، وأصبحت هذه الاكتشافات عاملا مهما ومؤكدا أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها و يتحكم فيها ومما يذكر أن كيناي وهو ابرز

[1]- زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 98
[2]- المرجع نفسه

الاقتصاديين في المدرسة الطبيعية كان طبيا في البلاط الفرنسي و انه في صياغته للجدول الاقتصادي قد تأثر جدا بمعلوماته الطبية عن الدورة الدموية .

و يلاحظ أيضا أن الفكر الديني في عصر الطبيعيين فد تطور كثيرا و ظهرت آراء جديدة تؤيد أن الخالق قد أعطى لكل شيء خلقه قانونه الخاص به الذي يسير به وانه لذلك يتركه يتحرك حركة ذاتية و بناءا على ذلك فان عمل الظواهر الطبيعية ليس له ما يبرره بل انه يفسر الأمور على وجه التأكيد بعبارة أخرى انه لو تركت الأشياء حرة فإنها تنتظم في حركتها على أحسن وجه دون أن يحدث أي اضطراب و أنها قادرة على أن تحقق توازنها طبيعيا .

ثالثا: مبادئ المدرسة الطبيعية:[1]

- **الملكية الفردية :** تقوم أساسا على المنفعة الشخصية فكل شخص في تصرفاته الاقتصادية الذاتية يحث غيره على المنافسة في هذا المجال
- **الحرية الفردية :** و ينطلق هذا المبدأ من تطورات مفكري التنوير المناهضة لتسلط الكنيسة من منطلق (دعه يعمل دعه يمر. (التسليم بان الزراعة هي العمل الوحيد المنتج أو النشاط الاقتصادي الذي يعطي الإنتاج الصافي.
- **النظام الطبيعي**

[1]- المرجع نفسه، ص 46

- يرى دي نيمور إن الفيزيوقراطية عي علم القانون الطبيعي، وعليه يعرف النظام الطبيعي بأنه نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع، أو بأنه النظام الذي يؤمن الملكية والأمن والحرية، أو بوجهة نظر أدق هو النظام الذي أراده الله لسعادة البشر، وهو النظام الإلهي، وأن القوانين التي ترعى هذا النظام هي قوانين لا مرد لحكمها لأنها طبيعة البشر، والأشياء وهي التعبير الحي عن إرادة الله[1].

ويتكون النظام الطبيعي من مجموعة أنظمة تحقق الرخاء للمجموعة، مما يؤدي إلى ازدهار الزراعة، ويستند هذا النظام الطبيعي إلى فكرة الملكية في صورها المتعددة، ويترتب على ذلك ضرورة احترام هذه الملكية بإعتبارها جزء من النظام الطبيعي، وهي تشمل:

- الملكية الشخصية: وهي حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل انتاجه، بمعنى الحق في الحرية
- الملكية المنقولة: هي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله
- الملكية العقارية: وهي تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضي الزراعية

واستنادا عل مفهوم الحرية التي يكفلها النظام الطبيعي للأفراد، فمن حق الإنسان حسب الطبيعيين أن يملك ما يشاء ويختار المهنة التي يشاء بإعتبار أن المصلحة الذاتية لا تتعارض مع المصلحة العامة[2]،

[1]- أنطوان أيوب، المرجع السابق، ص ص 129، 130
[2]- حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 49

أما الدولة أو الملك فليس له أي دور اقتصادي أو حق في التدخل في سير التفاعلات الإقتصادية، لأن القوانين التي تضعها الإدارة تغير توازن العلاقات الإجتماعية، لذلك يرون أن دور الملك هو تأمين وحماية النظام الطبيعي من خلال الدافاع عن الحرية[1]. كما نجدهم يحرصون على ضرورة تحرير التجارة الخارجية والداخيلة، ومارهم في ذلك أن حرية التجارة تكفل للزارع زيادة دخله، على اهتبار أن فرنسا كانت قادرة على تصدير المنتجات الزراعية، وبالتالي زيادة مداخيل الفلاحين مع اتساع الأسواق في وجوههم[2].

ويتم التعرف على النظام الطبيعي وقوانينه بواسطة البداهة، فبالعقل نصل إلى هذه الحقيقة، ويقول ليرسييه بأن البداهة هي التوفق بين المنفعة الشخصية والنفع العام من جهة وبين العدالة من جهة أخرى، كما أنها هي التي تضمن اتفاق المصالح بين السلطة والأمة وبالتالي هي التي تسمح وتفرض علة الإنسان الإنصياع لأوامر هذا النظام الطبيعي.[3]

- **فكرة القانون الطبيعي:**

يعتبر الفيزيوقراط أول من نادى بفكرة وجود قوانين ترعة الشؤون الإقتصادية، فبالرغم من ارجاع هذه القوانين إلى القدرة والإستطاعة الإلهية، فهذه المبادرة احتسبت على الطبيعيين في منح الإقتصاد صفة العلم الباحث عن القوانبن التي

[1]- فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص 102
[2]- حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 49
[3]- أنطوان أيوب، المرجع السابق، ص 131

تنظم شؤونه، كما حددت المنهج ومجالات وجدود البحث عند المدارس التي تلتها كالكلاسيكية والماركسية.

- **مبدأ الريع الصافي:(الناتج الصافي)**

في تعريفهم للثروة، وبإستبعادهم للمعدن النفيس كمصدر للثروة وأن الفرد أو الدولة اللذان يمتلكان أكبر كمية من هاته المعادن هو الثري، لكن الأمر اختلف عند الطبيعيين والذين يعتقدون بأن النقود ليست إلا تروة عقيمة، ويرجحون بأن الثروة هي: كمية المنتجات التي بإمكان استهلاك منها ما يطيب لنا وبدون حساب دون أن يؤدي هذا الإستهلاك إلى شح أو نقص في المصدر الرئيسي لهذه المنتجات.[1] وعليه فالثروة كما يعرفها دي لارفيير هي: مجمةعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون افقار لمصدرها، و نتيجة لذلك فإننا نجد أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج دون غيره من الأنشطة الأخرى، وغير ذلك فهو تحويل عقيم لصورة المادة، لأن وما قلنا سابقا فأنواع الأنشطة الأخرى غير قادرة على الخلق واعطاء قيمة جديدة أو ريعا صافيا، وعليه يقول كيناي: أن الزراعة هي النشاط الوحيد الي يمنح الإنسان أكثر مما يحصل عليه، فالزراعة تضاعف بينما الصناعة تحول والتجارة تنقل[2].

سؤال: ما هو الريع الصافي الذي تمنحه لنا الزراعة؟

[1]- المرجع نفسه، ص 133
[2]- حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص 46

من اعتبار أن كل عملية انتاجية يقوم بها الإنسان للحصول على سلعة أو رزق فلا بد له من انفاق بعض المصاريف الضرورية لإنتاج تلك السلعة(المواد الأولية– الوقت– تسديد أجر العمال...) وهذه التكاليف لابد له من أن يقتطعها من السلعة المنتجة والمنجزة حتى يحصل على ما يسمى **الريع الصافي** هو الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما، وبين نتيجة العملية الإنتاجية التي هي السلعة نفسها. ونتيجة لذلك فإن الريع الصافي لا تمنحه إلا الزراعة دون غيرها من الفعاليات الإقتصادية الأخرى، بإعتبار أن الزراعة هي هبة من الطبيعة[1].

- **مبدأ دوران الثروة وتوزيع الدخل(الجدول الإقتصادي)**

بعد أن بين الطبيعيون كيف أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد من خلال فكرة الريع الصافي، انتقلوا بعد ذلك مستوى أخر من التحليل حول الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الدخل العام الناجم عن الريع الصافي على الأفراد داخل المجتمع، وذلك من خلال استخدام الجدول الإقتصادي الذي وضعه فرانسوا كيناي مستعينا بذلك على خبرته في ميدان الطب، حيث لجأ إلى تشبيه العملية التي يتم من خلالها توزيع الدخل ودوران الثروة على طبقات المجتمع بعملية الدورة الدموية داخل جسم الإنسان، وتعتبر نظرية توزيع الدخل من أشهر النظريات التي قدمها الطبيعيون في دراساتهم الإقتصادية.

[1]- أنطوان أيوب، المرجع السابق، ص ص 133-134

وعليه وبالإعتماد على الجدول الإقتصادي حاول كيناي توزيع الناتج الصافي ودوارنه بين الطبقات في المجتمع، ليقدم بذلك صورة لدورة الناتج الصافي بإنتقال الدخول من طبقةإلى أخرى، أكثر من تقديمه لنظرية التوزيع[1].

- **طبقات المجتمع:**

انطلاقا من مبدأ الريع الصافي ، وتقسيم المجتمع إلى طبقة عقيمة وأخرى منتجة استطاع كيناي أن يضع جدةولا يبين فيه كيفية انتقال الثروة من الطبقة المنتجة الزراعية إلى غيرها من الطبقات العقيمة، ثم كيف تعود هذه الثروة إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها أي الطبقة الزراعية[2]،وقد قسم كيناي المجتمع إلى **ثلاث طبقات هي:**

- الطبقة المنتجة : تظم مختلف المزارعين الذين يستثمرون في إيجار الأرض من ا صحابها الملاك وهي الطبقة الوحيدة المنتجة للإنتاج الزراعي .
- طبقة الملاك العقاريين : تتكون من الطبقة المالكة للأرض ورجال الكنيسة .
- الطبقة العقيمة : تتكون من التجار والصناع والحرفيين واستثمارها أساسا يتمثل في اقتناء المنتوجات الزراعية (أي لا تحقق ناتجا صافيا).

[1]- حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 47
[2]- انطوان أيوب،المرجع السابق، ص 136

ولتبيان كيفية تداول الناتج الصافي بين طبقات المجتمع استخدم كيناي أمثلة حسابية لتبسيط هذه العملية:

- افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك، وعليه كيف تدور هذه القيمة؟
- وعليه تحتفظ الطبقة الزراعية بـ .2 مليار كنفقات خاصة على المنتجات الزراعية أي (الإستهلاك الذاتي) مع سداد تكلفة الإنتاج الزراعي.
- 3 مليار (الريع الصافي) يتم توزيعها ودورانها بالشكل التالي:
- 1 مليار فرنك تنفقه الطبقة الزراعية لشراء سلع صناعية وخدمات تجارية من الطبقة العقيمة.
- 2 مليار فرنك تدفع كأجور للملاك العقاريين مقابل الإستفادة – كراء– من أرضهم (ضريبة الأرض)
- طبقة الملاك العقاريين تقوم بتوزيع دخلها (2 مليار) الذي حصلته من الطبقة الزراعية بالكيفية التالية: 1 مليار تنفقه لشراء منتجات زراعية من الزراعيين، و 1 مليار تنفقه على شراء السلع الصناعية وخدمات تجارية من الطبقة العقيمة.
- وبهذه الطريقة تكون الطبقة العقيمة قد تحصلت على 2 مليار (1مليار من الطبقة الزراعية و1 مليار من طبقة الملاك العقاريين)

- وعليه تقوم الطبقة العقيمة بتوزيع ما تحصلت عليه من مداخيل (2 مليار) على شراء ما تحتاج إليه من منتجات زراعية.
- وعليه تسترد طبقة المزارعين كل قيمة الإنتاج الزراعي وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي انطلقت منها[1].

رابعا: تقييم مدرسة الطبيعيين:

إن النظرة الفاحصة إلى ما خلفته مدرسة الطبيعيين من تراث فكري في مجال الاقتصاد تكشف عن كثير من المزايا التي تنفرد بها هذه المدرسة في صدد تطور الفكر الاقتصادي وان كانت عرضة في ذات الوقت إلى بعض أوجه النقد بما قدمته من أفكار و آراء.

1- اسهامات المدرسة الطبيعية في علم الإقتصاد السياسي

يمكن لنا أن نعدد مزايا مدرسة الطبيعيين التي تزعمها فرنسوا كيناي و ذلك فيما يتصل بأمرين أساسيين :وضع الاقتصاد السياسي بين العلوم الاجتماعية و النتائج الهامة لآراء الطبيعيين في ميدان الفكر و ميدان الواقع .

- لقد أسهمت مدرسة الطبيعيين في جعل الاقتصاد السياسي علما له استقلالية بين العلوم من صفة التبعية للفلسفة و الدين التي كان طابعها المميز في العصور القديمة و العصور الوسطى و كذلك من صفة التبعية للسياسة العملية التي ميزت أبحاث التجاريين في الميدان الاقتصادي.

[1]- حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص ص 47-48

- الإنتاج ثروة الأمة : لم يعد النظر إلى النقود المصنوعة من المعدن النفيس على أنها تشكل الثروة القومية التي تسعى الدولة إلى تر كيمها من خلال تشجيع الصادرات و تقليل الواردات كما كان الحال عند التجاريين بل كانت الثروة عن الطبيعيين تتمثل في الإنتاج الذي عرفوه بأنه العمل الذي يخلق مادة جديدة.
- المناداة بالمذهب الحـر : يرجع الفضل إلى الطبيعيين في تأسيس المذهب الفردي أو الحر حيث نادوا بترك النشاط الاقتصادي للأفراد حرا من أية قيود تفرضها الدولة عليه و إدارة هذا النشاط وفقا للمصالح الذاتية للأفراد وعلى أساس المنافسة الجارية بينهم و اقتصار مهمة الدولة على الأمن والعدالة والقيام بالأشغال العمومية و لقد أخذت المدرسة الكلاسيكية بهذا المذهب إبان القرن 19 وظل سائدا حتى القرن العشرين.
- انتهاج الأسلوب العلمي في البحث الاقتصادي : لقد أدرك الطبيعيون أن درجة إنتاجية العمل التي جعلت تحقيق الفائض أمرا ممكنا قد ظهرت في الزراعة ولم يذهبوا إلى ابعد من ذلك غير أن هذه المحدودية في الفكر تتضمن تقدما ملموسا في تطور الفكر الاقتصادي في رأي مؤرخي هذا الفكر. ذلك لأنها كشفت على أن الطبيعيين كانوا أول مدرسة فكرية استخدمت في ترابط و تناسق منطقي أسلوب العزل و التجريد كأسلوب

علمي في البحث الاقتصادي و لكن الطبيعيين لم يدركوا حينئذ أنهم اتخذوا أولى خطوات البحث العلمي الأصيل في المجال الاقتصادي.

- **اخفاقات المدرسة الطبيعية:**

تعني كل هذه المزايا التي انفردت بها هذه المدرسة أن هذا الفكر يخلوا من نقاط الضعف التي تدعوا إلى توجيه النقد إليه إذ نتلمس أوجه نقدها كما يلي:

- خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج : درجة الخطأ في فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج أنهم اعتبروا أن السمة الوحيدة للإنتاج انه ذو طابع ما دي فحسب لان العمل المنتج في رأيهم هو الذي يخلق مادة جديدة أما أي عمل لا يخلق مادة جديدة فهو غير منتج و لكن حسب الفكر الحديث فان الإنتاج هو خلق لمنفعة جديدة أو زيادة منفعة ، كما اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي الوحيدة القادرة على خلق مادة جديدة.
- خطأ فكر الطبيعيين حول الضريبة المفردة: من الطبيعي أن خطأ الطبيعيين في مفهوم الإنتاج قد أوقعهم في خطأ المناداة بفكرة الضريبة المفردة حيث أنهم اعتبروا أن الإنتاج هو خلق لمادة جديدة وان الزراعة هي الوحيدة القادرة على خلق مادة جديدة و لهذا ينبغي إخضاع القطاع الزراعي لوحده إلى

الضريبة ، لكن الواقع الاقتصادي يؤكد غير ذلك فكل من الصناعة و التجارة تحقق ناتجا صافيا يمكن إخضاعه للضريبة بالإضافة إلى إن الدول في حاجة إلى موارد مالية لتغطية النفقات العامة مما لا يمكن أن تنهض به ضريبة وحيدة هي ضريبة الزراعة ولذلك وجب تعدد مصادر الإيرادات العامة وفوق كل ذلك فانه من غير العادل أن ينفرد النشاط الزراعي لوحده بالعبء الضريبي دون سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

- خطأ تركيز الجهد الإنمائي على الزراعة : أدى الاهتمام البالغ بالزراعة من طرف الطبيعيين إلى إهمال الصناعة في فرنسا في عصرهم ، إذ أنشرت دعوة العودة إلى الطبيعة و الحياة الزراعية و بطبيعة الحال فان هذا الاتجاه التنموي لم يكن هو الاتجاه السليم و بالتالي من المزايا العديدة التي كان من الممكن التمتع بها لو أن الصناعة سارت جنبا إلى جنب مع الزراعة في إطار توازني للنمو الاقتصادي.

وحيث أن الزراعة لا تهتم بعنصر الغرض فقط وإنما يجب التعاون بين العمل والأرض أي وجود طبقة المزارعين. فان الطبيعيين اعتبروا هذه الطبقة الوحيدة التييمكن وصفها بأنها الطبقة المنتجة و أن طبقة رجال الصناعة و التجارة عقيمة و السبب في ذلك كما تقدم يرجع إلى أن المزارعين وحدهم الذين يستطيعون تحقيق منتج صافي و هذا الرأي يعتبر تحول هاما في تاريخ الفكر الاقتصادي إذ انه يمثل ثورة على آراء التجاريين

الذين يعتبرون أن طبقة التجار هي الطبقة الوحيدة المنتجة إسنادا إلى أن التبادل التجاري هو النشاط المنتج الوحيد أو الأساسي في اكتساب الدخل القومي ، ولقد رد آدم سميت على آراء المدرسة الطبيعية فيما بعد وقال انه من الخطأ اعتبار أن الصناعة نشاط غير منتج و ذلك لان الصناع أو رجال الصناعة يحققون إضافة إلى المنتج القومي تماما كرجال الزراعة وانه من الخطأ اعتبار أن قيمة ما يستهلكه رجال الصناعة تساوي قيمة المنتجات الصناعية وبناء على ذلك فان كل نشاط يساهم في زيادة الرفاهية المادية يعتبر نشاطا منتجا والعكس صحيح ... ولكن هذا التحديد يعتبر تحديا تعسفيا وذلك لان النشاط الاقتصادي في الواقع يؤدي إلى زيادة السلع المادية بالإضافة إلى الخدمات مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المادية بالإضافة إلى الخدمات مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية بصفة عامة وبالتالي فان كل نشاط يحقق إشباعا لرغبات المجتمع ويساهم في زيادة الرفاهية يعد نشاطا منتجا.

- خطأ إخضاع الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية: من الأمور المسلم بها أن الظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور على مدار الزمن وتبعا لذلك تتغير القوانين التي تحكم هذه الظواهر فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي غير تلك التي تحكمها في مجتمع زراعي ومن ثم إذا سلمنا بان الظواهر الاقتصادية متغيرة وبالتالي إن القوانين التي تحكم هذه

الظواهر متغيرة عبر الزمن ينكشف لنا على الفور الخطأ الذي وقع فيه الطبيعيون عندما اخضعوا الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية التي من بين صفاتها أنها غير قابلة للتغيير.

وما نخلص إليه في الأخير أن المدرسة الطبيعية كانت أول مدرسة حاولت دراسة النشاط الاقتصادي من زاوية كلية اجتماعية كما اتخذت من الزراعة نقطة انطلاق كل الأنشطة الاقتصادية (استثمار الأرض) ونادت بإلغاء الحواجز الجمركية وحرية تسويق المحاصيل الزراعية داخليا وخارجيا.

المدرسة الكلاسيكية

مقدمة:

إن المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية للاقتصاد هي فرع من فروع المدرسة الليبرالية برزت في أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث عاشت حوالي مائة عام، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل .هيمنت نظريات التيار الكلاسيكي على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى إلى حدود عام 1870 وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد .سميت بالكلاسيكية للتغييرات والإضافات الطارئة عليها منذ ستينيات القرن العشرين، وذلك لتمييزها عن الليبرالية الاجتماعية، ويعتبر آدم سميث، ودافيد ريكاردو و توماس مالتوس وغيرهم أحد أبرز منظري الفكر الكلاسيكي (Adam Smith) [1].

حيث يعد أدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية، وله الفضل في ترسيخ الاقتصاد كعلم، شرع سميث في كتابة أهم كتاب في الاقتصاد خلال القرن الـ 18 ،وهو "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" المعروف اختصارا بـ "ثروة الأمم"، نشر في مارس 1776 في لندن، وقد أنفق على كتابته سنوات عديدة. لقي الكتاب نجاحا باهرا، فقد أعيد نشره عدة مرات

[1]- خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ،ص.ص 51-52

وترجم إلى لغات عديدة خلال بضعة أعوام، وكان له بالغ الأثر في توجيه السياسة الاقتصادية لإنجلترا، وصيغت الاتفاقية التجارية التي وُ قعت مع فرنساعلى ضوء مبادئه، كما اعتُمدت أفكاره في وضع ميزانيات الدولة وفي إصلاح منظومة الضرائب .وقد سطر سميث في هذا الكتاب الأسس العلمية الأولى للاقتصاد السياسي معتمدا في ذلك على المنهج العلمي في البحث، مما جعله يؤسس للاقتصاد بوصفه علما من العلوم .

1- الفرضيات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية:

صاغ سميث الفرضيات الأساسية للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي وهي الأتي[1]:

- آلية الأسعار تقود الأسواق إلى حالة التوازن
- المصلحة الشخصية هي التي تحفز الناس وتقود العالم
- توزيع العمل والتخصص هما مصدر الفعالية الإنتاجية
- المنافسة قادرة على لعب دور الضبط بنجاعة
- السوق كفيل بتحويل المصالح الشخصية الأنانية للأفراد إلى مصلحة جماعية .وطوّ ر نظريته الشهيرة حول "اليد الخفية" التي تقول بأن السوق قادرة على المواءمة بين المصالح الشخصية الأنانية والمتضاربة للأفراد وتقود في النهاية إلى تحقيق مصلحة الجميع، كأن يدا تعمل في الخفاء

[1]- المرجع نفسه

على السير بالناس في اتجاه النظام بدلا من الفوضى .أحدثت الأفكار الاقتصادية التي ضمنها سميث كتابه قطيعة مع الأفكار التجارية السائدة قبله، والتي كانت ترى أن الثروة تكمن في تراكم المعادن النفيسة من ذهب وفضة بتشجيع الصادرات وتقليل الواردات، أو الطبيعية التي تعتبر أن الأرض هي مصدر الثروة.

2- **أسس و مبادئ المدرسة الكلاسيكية** قام المذهب الكلاسيكي على مجموعة من الأسس و المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- التحليل الكلاسيكي هو تحليل جزئي قائم على تحليل المشاكل الاقتصادية على مستوى الأفراد كدراسة الأسعار و القيمة...الخ، و لكنها تظهر على الجانب الكلي عندما يتعلق الأمر بتوزيع الدخل الكلي .فالفكر الكلاسيكي قائم على المنهج الاستنباطي أي أن المجموعة تتكو ن بعد إضافة الجزئيات بعضها ببعض؛
- تعتبر المصلحة الشخصية ومبدأ الحرية الأساس النظري لفلسفة الكلاسيك، حيث يعتبر أدم سميث أن السعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الشخصية سيؤدي بالتوافق إلى تحقيق الصالح العام، وهذا ما يبين الدور الأساسي للمصلحة الخاصة والدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية؛

[1]- حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، دار الكتاب الحديث، مصر، ص 214

- التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا يعني أن كل من العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى مستخدمة استخداما كاملا، وبالتالي لا وجود للبطالة في المجتمع وإن وجدت بطالة فهي تعتبر اختيارية؛
- . يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ المرونة الكاملة للأسعار والأجور سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان؛
- يؤمن الكلاسيك بالحرية الاقتصادية للأفراد والأسواق مع سيادة المنافسة الكاملة، بمعنى أن الحرية يجب أن تنمو في اطار المنافسة التامة بين الأفراد بعيدا عن الاحتكار الذي من شأنه أن يقضي على روح الحرية لدى الأفراد . فالحرية الاقتصادية مبدأ ضروري لاستقرار النشاط الاقتصادي[1]؛
- . يعتبر الكلاسيك أن الدولة لا يجب أن تتدخل في الحياة الاقتصادية و أن دورها يقتصر في حماية وتنظيم الأفراد. فالدولة لا تستطيع أن تكون فعالة و ذات كفاءة في تحقيق المصلحة العامة، و أي تدخل لها في النشاط الإنتاجي يسبب أضرار في أغلب الأحيان، و يقتصر دور الدولة عند الكلاسيك في القيام ببعض المشاريع التي يعجز الأفراد على إنجازها، لدى يطلق عليها بمصطلح "الدولة الحامية"؛
- يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ العرض يخلق الطلب المساوي له (بما يعرف بقانون ساي للمنافذ)، وهذا يعني أن الأسعار تتحدد على أساس الكمية المعروضة و أن الطلب تابع له، و هذا ما يجعل الاقتصاد في حالة

[1]- المرجع نفسه

توازن، و في إن حدث و إن اختل توازن السوق، فأن هذا الأخير يرجع للتوازن بحد ذاته عن طرق ما يعرف باليد الخفية؛

- يعتبر التحليل الكلاسيكي تحليل سكوني، أي أن دراستها قائمة على واقع ما وفي فترة زمنية معينة، و مع هذا لا يخلوا تماما من الحركية، فالفلسفة الكلاسكية سكونية التحليل و حركية المضمون [1].ذا يبني الكلاسيك فلسفتهم على مبدأ الحرية كأساس للفعالية الاقتصادية، من خلال السعي إلى تطبيق أليات اقتصاد السوق الحر كوسيلة تنظم السلوك الإنتاجي والاستهلاكي للأفراد، مع ضرورة تدخل الدولة من خلال سن القوانين والتشريعات وتوفير بيئة سياسية مناسبة من أجل نجاح السياسة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس دعى أدم سميث إلى تطبيق الحرية الاقتصادية بطريقة متكاملة وشاملة للجوانب الاجتماعية والسياسية والقانونية للوصول إلى الفعالية الاقتصادية.

نظريات وإسهامات المدرسة الكلاسيكية

- **نظرية الإنتاج:** نظرية الإنتاج اهتمت بأمرين مهمين
- الأمر الأول: اهتمت بتقسيم العمل، وأثر هذه الظاهرة في زيادة حجم الإنتاج، وتحسين نوعيته، وكذلك زيادة إنتاجية العمل، ومثل ما نعرف فكرة تقسيم العمل تكاد تحمل اسم آدم سميث، وهو أحد روَّاد هذه المدرسة،

[1]- خالد أبو القمصان، المرجع السابق

المدرسة التقليدية في هذا الأمر أرجعت سبب الزيادة في الإنتاج والإنتاجية إلى تقسيم العمل

- الأمر الثاني[1]: أيضًا تقسيم العمل سيسهم في زيادة إتقان العامل للعمل والقدرة على الابتكار، وعلى استخدام الآلات، وأيضًا تقسيم العمل كان يرون أنه يتوقف على حجم السوق
- **نظرية القيمة** نظرية القيمة عند الكلاسيك شأنهم شأن غيرهم لم يأتوا، أو لم يوجدوا هذه النظرية، وإنما هم لهم إضافات لنظرية القيمة التي هي نظرية قائمة قبل المدرسة التقليدية فيما يتمثل إسهام التقليديون في نظرية القيمة إسهامه يتمثل في تفريقهم بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة أو ما أسموه القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة .والقيمة التبادلية[2]: هي التي تمثل السعر الطبيعي والتقليديون إجمالا، ركزوا اهتمامهم على قيمة التبادل، وذكروا أن قيمة الاستعمال تمثل المنفعة التي يحصل عليها الفرد للاستعمال لسلعة ما. وقيمة المبادلة تمثل النسبة التي تتحدد على أساس كمية العمل أو جهد العمل الذي بُذل في إنتاج السلعة،
- **نظرية السكان:** أحد أوجه التحليل أو سمات التحليل الاقتصادي لدى الكلاسيك فيما يخص نظرية أخرى هي نظرية السكان، الكلاسيك رسموا صورة جميلة، وتحديدا آدم سميث تمع يسوده التجانس، ونزوع أفراده للتقدم

[1]- دحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 135
[2]- رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 118

لتحقيق رفاهية البشر ذلك مرتكزا على فكرة أتو ها، وهي لا تزال الآن يعني: في الاقتصاد ركن أساسي، وهي ما يُ عرف باليد الخفية، وكانوا يعتقدون أن اليد الخفية تحركهم، وتحفظ تماسكها تمع .ويرجع الفضل في ذلك إلى الكلاسيك لكنها كنواحي الجذور، وفي العمق كانت موجودة لدى مجموعات سابقة، لكن من أخرجها وأضاف لها أعطاها عمق التحليل، وبينهم الكلاسيك لا شك في ذلك، وفكرا أن الفرد يسعى في تحقيق مصلحته الذاتية، لكنه في ذلك يحقق المصلحة العامة للمجتمع، ومثل ما نعرف أن المجتمع هو مكون من مجموعة من الأفراد؛ لذا ففي الأخير ستحقق المصلحة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق تحقيق كل فرد من أفراده مصلحته الذاتية، وهذا ما اصطلح عليه، أو سمي باليد الخفية، لكنه في قضية السكان ظهر أيضً ا يعني: كطبيعة كونية أنه ظهر في انجلترا، وبعث عن نتيجة؛ لزيادة السرعة في السكان، وكان واضحين للعيان .وكان الرأي هو وجوب خفض السكان حتى يتناسب مع مستوى المعيشة، وتأثر بعض مفكري هذه المدرسة[1]، وتحديدا مالتوس بالمذاهب التي دمغت الثورة الصناعية بأنها لم تخدم الطبقة، أو لم تحقق للطبقة العاملة خيرً ا، كما تصور بعض مفكري المدرسة التقليدية

- **نظرية التوزيع** فيما يتعلق بوجهة نظرهم في قضايا التوزيع أو نظرية التوزيع، الكلاسيك اهتموا كثيرً ا بنظرية التوزيع باعتبار أن توزيع مكافئة

[1]- أيمون باتلر، آدم سميث، مقدمة موجزة، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، مصر، 2012 ، ص 18.

عوامل إنتاج هي المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد، وليس المشكلة في الإنتاج، وبطبيعة الحال أن هذه النظرة أو هذا التحليل كان نتيجة طبيعية لموقفهم تجاه نظرية التشغيل الكامل مثل ما مر معنا منذ قليل، فما دام المستوى الإنتاجي دائما هو عند التشغيل الكامل، وما دام حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتًا؛ فإن المشكلة الرئيسية تنحصر في معرفة القوانين، والتي يخضع لها توزيع هذا الناتج الكلي بين عوامل أو عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه. ويرتبط تحليل التوزيع عندهم بالمنهج الطبقي بدلاً من المنهج الوظيفي الذي ارتبطت به المدرسة الكلاسيكية الحديثة[1].

- **نظرية النقود:** نظرية أو تحليل الخاص بالنقود، الكلاسيك أو التقليديون كانوا يرون أن دور النقود في الاقتصاد، أو في الحياة الاقتصادية هو دور ثانوي؛ حيث إنهم كانوا يعتبرونها وسيط للمبادلة، وأداة لقياس القيم، ولا تعتبر ثروة بحد ذاتها، لم يعطوا لها أهمية أخرى، مثل كونها وظيفة كمخزن للقيمة[2] .لذا فيما يخص قضايا النقود أو نظرية النقود كانوا يرون أن دور النقود في الحياة الاقتصادية هو دور ثانوي، يتمثل في كونها وسيط للمبادلة أو أداة لقياس القيمة للسلع، وليس لها دور آخر مثل كونها مخزن للقيمة، وذلك لحفظ المدخرات؛ لذا تصوروا أن النقود هي مجرد أداة لتسهيل، أو وسيلة لتسهيل سير الاقتصاد وتيسير مبادلاته، وهذا على أساس أنه في

[1]- جيفوس، الإقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح باشا، دت، القاهرة، مصر، ط2 ،ص ص 85-86
[2]المرجع نفسه

تحليلهم الاقتصادي على أن الاقتصاد اقتصاد عيني لا دور للنقود فيه، خلاف أنه وسيط للمبادلة.

- **نظرية التشغيل:** ما يتعلق بنظرية التشغيل، أو رآهم في نظرية التشغيل التقليديون أو الكلاسيك كانوا يعتقدون أن حجم التشغيل لا بد أن يتحدَّد عند مستوى التشغيل الكامل، والتشغيل الكامل ليس خاصا بالعمالة فقط، وإلا لعناصر الإنتاج إجمالاً ، ومن ضمنها عنصر العمل؛ لذا كانوا يرون كل بطالة بين عنصر العمل أي: بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عابرة، وحجتهم في ذلك أنه إذا وجدت هذه البطالة بين العمال لأي سبب؛ فإنه سوف يتنافس العمال فيما بينهم للاشتغال أو للعمل[1]، فيترتب على ذلك خفض أجورهم، ويدفع المنظمين إلى تشغيل هؤلاء العمال العاطلين عن العمل .ومن ثم تنتهي المشكلة أو تنتهي البطالة، وترتب على هذه الفكرة أن الكلاسيك اعتبروا أن حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتًا دائما عند مستوى واحد، وهو مستوى التشغيل الكامل؛ لذا لا يتغير، وعند حصول ذلك لا يتغير حجم الناتج القومي في رأيهم إلا في الأجل الطويل، تحت تأثير العوامل التي تؤثر، أو تنتج عن تغير حجم السكان، أو الفن الإنتاجي.
- **النظريات التجارة الخارجية:** تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا ، فالنسبة لديهم فإن ثروة الأمة تقاس بما لديها من

[1]- كامل وزنه، آدم سميث، قراءة في إقتصاد السوق، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007 ،ص ص 31 -32

رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجاريين وانتقدوا آرائهم ودعوا إلى حرية التجارة الخارجية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل[1]. لقد حاولت النظرية الكلاسيكية في إطار تحليلها لموضوع التجارة الخارجية أن تبين أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول المشاركة فيه، كما حاولت أن تبين كيف، ولماذا يتم هذا التبادل الدولي وما هي أسبابه .هذا ويمكن القول أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية تتضمن في الواقع عدة نظريات والتي من أهمها: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، وأخيرا نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

- **نظرية التجارة الخارجية** : تعرف التجارة الخاجية على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورة انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، والتي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات، أو بين منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة [2]. ولقد حاولت المدرسة الكلاسيكية في إعطاء تفسير ومبرر لقيام التجارة الدولية بين الدول .

[1]- لال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2016 ،مجلة الحوار الفكري، السنة الحادي عشر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2016 ،ص 145

[2]- جمال جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006 ،ص 18

– **نظرية التكاليف المطلقة لإنتاج عند آدم سميث :** وضع آدم سميث نظريته المعروفة بنظرية النفقات المطلقة و لفهم النظرية قدم آدم سميث الفرضيات التالية:

– حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول

– تعم الفائدة المرجوة من التبادل جميع المشاركين في العملية.

– التر كيز على النفقات المطلقة للإنتاج و ليست النفقات النسبية

– إفتراض أن التبادل يتم بين دولتين فقط تنتجان سلعتين مختلفتين فقط

- التكلفة الحقيقية لأي سلعة تقاس بالوقت اللازم لإنتاجها ومن ثم فإن التبادل يتم وفق ساعات العمل المستغرقة لإنتاج السلعة[1]

وبهذا فإن التجارة الخارجية عند آدم سميث توفر لنا :

- إيجاد منفذ لتصريف الفائض واستبداله بسلع أخرى تكون تكلفة إنتاجها عندها مرتفعة
- التوجه نحو توسيع الإنتاج والمزيد من التخصيص وتقسيم العمل وفتح أسواق خارجية[2] .

و قد تعرضت نظرية التكاليف المطلقة للإنتاج إلى عدة **إنتقادات:**

[1]- المرجع نفسه، ص 23

[2]- رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 128

- تعتبر نظرية بسيطة وسطحية لتحصر العملية التبادلية في دولتين فقط في حين أن التبادل التجاري الدو لي يتم بين مجموعة الدول في عمليات متشابكة و معقدة .
- ليس كل الدول تحظى بالتفوق المطلق، فما موقع هذه الدول من التبادل التجاري، ووفقا للنظرية فإن هذه الدول، لا يكمنها تصدير أي سلعة إلى خارج حدودها. كما لا يمكنها استراد أي سلعة من الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية
- تعتبر نظرية التكاليف المطلقة للإنتاج لأدم سميث إمتداد لنظريته في التجارة الداخلية، فكلاهما تعتبران وسيلة وآلية للتخلص من الفائض، في حين أن هناك فوارق جوهرية بينهما[1].
- **نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو**

وضع دافيد ريكاردو مجموعة من الفرضيات لشرح نظرية يمكن ذكرها

- التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود النقود كوسيلة.
- البحث يقتصر على دولتين فقط تنتج سلعتين فقط
- لا توجد رسوم جمركية أو نفقات النقل.
- إن حجم الإنتاج بمعنى تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج بمعنى أن الإنتاج يخضع إلى قانون ثبات الغلة .

[1]- جمال جويدان الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 23

و لشرح النظرية إفترض دافيد ريكاردو وجود دولتان تقومان بإنتاج المنتوجات (النسيج) والخمور، فدولة انجلترا لإنتاج وحدة من النسيج تحتاج إلى 100 ساعة في حين أنها تحتاج إلى 120 ساعة لإنتاج وحدة من الخمور، أما البرتغال فلإنتاج وحدة من النسيج يحتاج إلى 90 ساعة بينما تحتاج إلى 8 ساعة لإنتاج وحدة الخمور[1].

كغيرها من النظريات العلمية تعرضت نظرية النفقات النسبية للإنتاج إلى العديد من الإنتقادات، والتي يمكن تلخيصها في الأتي:

- إهمال العامل النقدي في الفرضيات التي انطلقت منها
- حصرت نفقات الإنتاج في العمل فقط وأهملت النفقات الأخرى لإنتاج كنفقات النقل مثلا
- عجز النظرية في تحديد وتوضيح نسب و معدلات التبادل الدولي[2].

تقييم أفكار المدرسة الكلاسكية

أ- مزايا المدرسة الكلاسيكية:

- أعطت الأفكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسكية دفعا قويا لعلم الإقتصاد من خلال تطرقها إلى نظريات الإنتاج والقيمة والتوزيع، وقد كان أب المدرسة آدم سميث أول من أقر بأن مصدر الثروة يكمن في العمل[3].

---

[1]- محمد عبد العزيز العجيمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 330-331.
[2]- وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 18
[3]- محمد خنوش، مرجع سبق ذكره، ص 58

- اعتبرت أفكار المدرسة بمثابة الإنطلاقة العلمية لأفكار جديدة ودفعا لظهور مدارس أخرى في علم الإقتصاد السياسي.
- التطرق إلى تراكم رأس وأهمية تراكمه في إحداث التنمية والنمو[1].

ب- الإنتقادات الموجة للمدرسة الكلاسكية :

- تبنيها لفكرة القانون الطبيعي جعلها تعتقد أن القواين الإقتصادية ثابتة أزلية و مطلقة
- إهمال عناصر الإنتاج في تحديد قيمة السلعة وإقتصار على أساس ما يبذله العامل من ساعات العمل.
- إهمال الكلاسيك لدور النقود في العملية الإقتصادية واعتبارها مجرد وسيلة للتبادل في حين أن للنقود أهمية كبيرة في تحليل الظواهر الإقتصادية
- المنادة مع التصعيد بالحرية الإقتصادية ومبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتحديد وظيفتها بالحارس الذي يحمي المنافسة من الإحتكارات مما يؤدي إلى ظهور أزمات

[1]- رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 131

المدرسة الماركسية

ظهرت الأفكار الكلاسيكية في مراحل ميلاد الرأسمالية الصناعية التي اتسمت بتراكم رأس المال التقني وتشييد المعامل و انتشار صناعة النسيج و الصلب و الفولاذ واستغلال مناجم الفحم و الحديد وقد صاحبت هذه الثورة الصناعية الليبرالية تعاسة كبيرة للطبقة العاملة و بؤس في أواسطها و استغلال كبير للأطفال و النساء الذين كانوا يعملون في المناجم المظلمة و المعامل الضيقة و قد ساعد المستوى المنخفض للأجور أصحاب رؤوس الأموال من تكديسها و استثمارها الشيء الذي أدى إلى تقدم اقتصادي كبير على حساب تضحيات اجتماعية قاسية كما أوضحت هذه الأوضاع الاستغلالية كثير من معارضي المذهب الليبرالي الكلاسيكي و هم الذين ينزعون عادت إلى التيار الاشتراكي , وقد قسم المؤرخون الاقتصاديون الاشتراكيين إلى قسمين هما : الاشتراكيون المثاليون أو الطوباويون الذين انتقدوا الرأسمالية انتقادا لاذعا و شديدا و شيدوا في حياتهم مجتمعات مثالية على شكل نماذج بنيوية تستجيب للرغبات الشخصية أكثر مما تستجيب للمنطق العلمي. أما الفريق الآخر هم الاشتراكيون العلميون الذين حاولوا تفسير الأحداث الاقتصادية من خلال فلسفة المادية الجدلية و المادية التاريخية .ومن أهم رواد هذا الفريق نجد المفكر الاقتصادي الألماني كارل ماركس و فريدريك أنجلز.

- جاءت الاشتراكية كرد فعل عن الرأسمالية الاستغلالية.
- كان موقف ماركس تعديلي لمساوئ الرأسمالية.

أولا:تعريف الماركسية

الماركسية مصطلح يدخل في علم الاجتماع و الاقتصاد السياسي و الفلسفة و سمية بالماركسية نسبة الى مؤسسها كارل ماركس منظر الشيوعية العلمية بالاشتراك مع صديقه فريدريك أنجلز و هما من معلمي الشيوعية فقد كانا الاثنان اشتراكيان لكن مع وجود الكثير من الأحزاب الاشتراكية فقد تفرد ماركس و أنجلز بالتوصل إلى الاشتراكية كتطور حتمي للبشرية وفق المنطق الجدلي و بأدوات ثورية فكانت مجمل أعمال ماركس و أنجلز تحت اسم واحد و هو الماركسية التي تؤكد على الشروط الاقتصادية و الاجتماعية للحرية و تعتبر أنها تتمثل في تحرير المجتمع من أشكال الاستغلال الطبقي إلا أن ماركس لم بهمل ناحية أساسية للحرية بالنسبة للفرد و هي تنمية طاقاته وقدراته البدنية الخلاقة خارج العمل الاقتصادي و الحرية الحقيقية في نظره لا تتحقق و لا تنمو إلا بالتغيير الثوري للمجتمع ككل[1].

- **عوامل ظهور المدرسة الماركسية التقليديةو تطورها[2]:**

[1]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص ص 158، 160
[2]- عدنان رويقة، الافي في الفلسفة، دار الريحانة للكتب، ط3، الجزائر، 2010، ص ص 33-34.

يمكننا القول بأن الظروف التي أعانت كارل ماركس على وضع نظريته كانت ظروفاً سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وفكرية، سادت في عصره وعاشها في بداية حياته مثل التناقضات التي جاء بها تطور النظام الرأسمالي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر بين طبقة الملاك الرأسماليين وطبقة العمال الكادحين. هذا و تجدر الاشارة الى ان التطور الكبير الذي قطعه علم الطبيعة خلال القرن التاسع عشر يتمثل في الكف عن دراسة الأشياء والوقائع منفصلة عن بعضها البعض، والتحول إلى علم نظري يسعى إلى تفسير هذه الوقائع، وإيضاح الصلة بينها على أساس ديالكتيكي[1]، وقد ساعدت النظريات والاكتشافات الكبرى في علم الطبيعة إبان القرن التاسع عشر على تشكيل النظرية المادية الجدلية إلى الطبيعية، كاكتشاف بقاء الطاقة وتحولها، ونظرية تركيب الكائنات الحية من خلايا، ونظرية داروين التطورية . اضافة الى الفقر المذقع و الاوضاع المزرية التي كان يعيشها عامة الناس ماعدا قلة منهم و كذا الاضطهاد الكنسي الذي كان يمارس شتى الضغوط على المجتمع الاوروبي

ثانيا: مرتكزات الماركسية:

تستند الاشتراكية إلى خلفيات و مرجعيات منها:

[1]- المرجع نفسه

- الفلسفة الألمانية : يقول فلاديمير لنين أحد أبرز القادة السوفيات: إن كتاب رأس المال لكارل ماركس لا معنى له بدون مذهب هيجل القائم على تطور التناقض أو الثنائية ومن الطبيعي أن يتأثر كارل ماركس بفكرة الفيلسوف هيجل كونه كان عضوا في إحدى النوادي الثقافية الطبيعي الثقافية التي أنشأها تلاميذ هيجل المتأثرين بفلسفته ، وتعتبر فلسفة هيجل من أهم المكتسبات الماركسية في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية. فقد اهتم بالفلسفة الألمانية الكلاسيكية و خاصة مذهب "هيجل" الجدلي ومذهب فورباخ " المادي في كتابه **نقد التاريخ سنة 1840** و نقد المذهبين ليخرج بمذهبه الفلسفي و هو المادية الجدلية " الدياليكتية[1].
- الاقتصاد السياسي الانجليزي : و خاصة المفكر أدام سميث الذي صدر له أول بحث منظم في علم الأقتصاد بعنوان" **في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها**" والذي نشره سنة 1776 وهو يرى أن علم الإقتصاد هو ذلك العلم الذي يؤثر على الطبيعة في ثراء أمة معينة.[2] و النموذج الاقتصادي لدافيد ريكاردو حيث قام بنقد الاقتصاد وفقا للمنطق الجدلي كما تأثر ماركس بالاشتراكية الفرنسية لأنها كانت تمثل أعلى درجات النضال الحاسم و تعتبر الاشتراكية العلمية تغييرا ثوريا و حتمي للمجتمع بفعل تناقضات الرأسمالية .

[1]- محمد أحمد الرزاز، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص ص 11-13.

[2]- أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 8.

- الاشتراكية الفرنسية المثالية: وهي المرتبطة بتعاليم الثورة الفرنسية، ومن بين أنصارها *Saint-Simon* الذي أصدر كتاب بعنوان "نقد الاقتصاد السياسي"، وكان يرمي من وراء ذلك إلى وضع قوانين وقواعد تحكم عملية الإنتاج[1]. كما نجد أيضا Frédérich Engels الذي عرف علم الاقتصاد السياسي على أنّه: "علم القوانين التي تهيمن على الإنتاج والوسائل المادية وتبادلها في المجتمع البشري"[2]، ومن خلاله يتضح أن علم الاقتصاد عند الماركسيين هو ذلك العلم الذي يهتم بالعلاقات الاجتماعية والخيرات المادية في إطار التطور التاريخي للمجتمعات البشرية.

ثالثا: رؤية ماركس للمشاكل الاقتصادية.

لا يمكن ان نفهم مذهب ماركس إذا ما تجاهلنا تفاعلات الواقع الاقتصادي و التيارات الفكرية التي كانت سائدة في القرن 19 و التي استقى منها ماركس الكثير و التي أثرت على فلسفته فقد أخذ عن الفيلسوف الألماني " هيجل " المنطق الجدلي حيث يتم عن طريقه الإحاطة بأعمق

---

[1]– يرى "**سان سيمون**" أن الصناعة هي أساس التقدم، لذلك دعا إلى خلق مجتمع جديد يعتمد على نظام صناعي يسير من طرف نخبة من الصناع والمثقفين. ويعتبر النشاط الاقتصادي أنه ينتج عن تضامن بين مختلف القطاعات وبين مختلف الأقاليم والفئات بمعنى التحام كلي لمصالح هذه العناصر وتداخل مصالح الأقاليم يكون أساس الوحدة الوطنية وأن تداخل المصالح بين الدول يؤدي إلى خلق تنظيمات دولية مهمة، وكان مبشرا بالوحدة الاقتصادية الأوربية. أنظر:

OLIVIER Pétré-Grenouilleau, Saint-Simon, L'utopie ou la raison en actes, Editions Payot, Paris, 2001, pp. 211-212.

[2]- Frédérich Engels traduit par Bracke, *L'origine de la famille, de la propriété et de l'Etat*, Paris, Alfred Costes, 1931, préface de la première édition (1884). In: https://data.bnf.fr/fr/12121894/friedrich_engels_der_ursprung_der_familie__des_privateigentums_und_des_staates/fr.pdf (Consulter le: 04/08/2021)

مظاهر التطور وكما اخذ عن الكلاسيكيين نظرية القيمة –العمل – و بنى فلسفة شمولية تهدف إلى تسيير مختلف مراحل تاريخ البشرية .و تتلخص عطاءات ماركس الاقتصادية في وصفه للنظام الرأسمالي الذي حكم عليه بالزوال و تنبئه بانتشار النظام الاشتراكي الذي سيتطور في أواخر المطاف ليصل إلى مرحلة النظام الشيوعي . حيث يرى ماركس انه إذا أصبح في أيدي الناس قوى إنتاجية جديدة تغيرت طريقة إنتاجهم و تغيرت بالتالي طريقة ربحهم ومعيشتهم و كذا العلاقات الاجتماعية بينهم .

حيث أن الطاحونة اليدوية أنتجت المجتمع الإقطاعي أما الطاحونة البخارية فقد أنتجت المجتمع الرأسمالي ومن خلال مقولة ماركس بان وسائل الإنتاج عندما تتحول تحول معها العلاقات الاجتماعية بين الإفراد و هكذا يترتب عن كل مستوى معين للتقدم التقني وضعية اجتماعية معينة و أن التقدم التقني هو السبب في انتقال البشرية من النظام البدائي إلى العالمي و من النظام الإقطاعي إلى النظام الحرفي فالرأسمالي و تمكن أساليب الإنتاج في كل مرحلة من هذه المراحل طبقة معينة من السيطرة على الطبقات الأخرى فتنشئ تنظيمات التي تضع قوانين و تنشر أفكارا و إيديولوجية تهيمن بها على الطبقات الأخرى و هكذا يرى ماركس أن كل المظاهر الاجتماعية و السياسية و الفكرية من نظام العائلة و مؤسسات و قيم أخلاقية ما هي إلا انعكاسات لواقع طبقي و مادي معين و هكذا تخضع

البنية الفوقية للبنية التحتية فالأولى تمثل كل المظاهر الاجتماعية و الثانية تمثل الوضع المادي لوسائل الإنتاج و هذا لا يعني أن البنية التحتية لا تتأثر بالبنية الفوقية بل بالعكس فهناك علاقة جدلية تؤدي إلى تغيير دائم ذلك أن سيطرة طبقة ما في كل نظام لا تخلد اذ سرعان ما تتطور أساليب الإنتاج و يتسع بفضل ذلك تأثير الطبقات المشغلة فتطيح بالطبقة المسيطرة و يبقى الوضع هكذا إلى أن تتنحى و تزول عنها الطبقات و الصراع الدائر بينها .

رابعا: آليات التحليل الماركسي.

1- **المادية الجدلية:** الواقع انه لولا المادية الجدلية لم يكن ماركس ليصل إلى" رأس المال " فماذا تعني هذه المادية الجدلية ؟ هي جملة القوانين العامة لحركة الطبيعة و المجتمع و الفكر , يجب البحث عن علة الحركة في الظواهر . أن العلة الجوهرية لهذه الحركة لا توجد من خارج الظواهر بل من داخلها . أنها توجد في الطبيعة المتناقضة الكامنة في الأشياء ذاتها , ففي كل شيء تناقضاته الداخلية[1] . ومن ثم تكون الحركة عبارة عن صراع المتناقضات . أما العوامل التي تتصارع من خارج الظاهرة فهي تلعب الدور الثاني بعد التناقضات الداخلية. ومعنى هذا بالتطبيق على المجتمع بشكل رئيسي إلى الأسباب الداخلية في المجتمع إلى التناقضات بين القوى المنتجة و علاقات الإنتاج إلى

[1]- احمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007 ،ص.ص 315-317

التناقضات بين الطبقات. من صراع هذه التناقضات يتطور المجتمع قد يبدو التاريخ و كأنه يكرر نفسه لكنه في الحقيقة يكرر نفسه بصورة أخرى و على أساس أرقى فالتطور الاجتماعي تطور حلزوني لا تطور مستقيم[1]. بهذا المنهج ذهب ماركس في " رأس المال " يقتحم الصرح الاجتماعي الذي يتجاوب مع علاقات الإنتاج الرأسمالية هذا الصرح الذي يشكل الهيكل العظمي لها وحدها . ومنذ ظهور " رأس المال " تجسد المفهوم المادي للتاريخ فرأس المال تطبيق رائع للمادية الجدلية على الاقتصاد الرأسمالي. و هكذا اكتشف ماركس المادية التاريخية كتطبيق للمادية الجدلية على تطور المجتمع واستقرت منذ ذلك الحين منهجا للبحث الاجتماعي، يستحوذ على المجتمع في تفاصيله و يحلل أشكال تطوره و يكشف عن قوانينه الداخلية

2- **المادية التاريخية:** عندما بدا ماركس و أنجلز يضعان مؤلفاتهما الكبرى كانت المادية تسود بين المثقفين و في الدوائر العمالية ,وقد كان" هيجل" أول من حاول أن يكتشف في التاريخ عن تطور داخلي عن قانون داخلي و كان المفهوم المادي للتاريخ يشكل على أيدي كتاب البورجوازية أنفسهم أمثال "تيري " و " جيزو " و كل المؤرخين الانجليز عام 1850 كما توصل إلى الفكرة ذاتها عالم الطبيعة موريقان غير أن

[1]- -عبد الزهرة، فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، د.ت، ص.ص 187 - 188

ماركس قام بتطوير المادية وطبقها على التاريخ و صاغ لأول مرة قانونها العلمي فقد حان عندئذ أوان هذا الكشف[1].

و لكي ندرك مغزاه البعيد يمكن أن نطرح سؤالا : ما الذي جعل أدم سميث و دافيد ريكاردو يكشفان عن قوانين الاقتصاد الرأسمالي ؟ هل السبب ذاتي من عمق و أصالة فكرهما فحسب أم موضوعي من تطور الواقع الاقتصادي ؟ على هذا النحو نبين أيضا السر في الكشف عن المادية التاريخية. قد شيد ماركس منهجه و استخدمه في نقد الاقتصاد السياسي هذا المنهج كان يجب أن يبدأ من ابسط العلاقات الجوهرية التي تصادفها تاريخيا أي العلاقات، ففي ظل الإقطاع كانت العلاقات الاقتصادية واضحة لان الاستغلال الطبقي كان واضحا[2]. و عندئذ كان شكل الدولة واضحا يعبر بدقة عن شكل الاقتصاد ومن ثم كان مفكرو الإقطاع أقل ميلا للتجريد من مفكري البورجوازية أما في ظل الرأسمالية فقد تعقدت الأمور و أصبح الاستغلال الرأسمالي معقدا و أصبحت العلاقة بين الاقتصاد و الدولة أكثر تعقيدا من ذي قبل وكان على مفكري الرأسمالية على حد قول ماركس في كتابه " بؤس الفلسفة " أن يفلسفوا هذا التعقيد كله. ان المادية التاريخية هي التي أتاحت بناء الاشتراكية العلمية على أنقاض الاشتراكية الخيالية المثالية و في " رأس

---

[1]- المرجع نفسه

[2]- بول آ.ساموبلسون، ويليام، نودهاوس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط15 ،عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2001

المال " يقدم ماركس الأساس العلمي للاشتراكية حين يكشف عن القانون الأساسي للرأسمالية و المتمثل في قانون فائض القيمة و بهذا الأساس العلمي تمكن ماركس من دحض أراء برودون الفوضوية[1].

ويجب القول أن ماركس لم يقدم بعرض منظم لمنهجه في المادية الجدلية مثلما فعل غيره من الفلاسفة غير انه يجب القول انه إذا كان ماركس لم يترك كتابا في المنطق فقد ترك كتاب " رأس المال " حيث طبق ماركس على علم الاقتصاد منطق المادية الجدلية في " رأس المال " حيث لولاه ما قامت بعض الدراسات*

3- **الصراع الطبقي:** يعتقد ماركس أن الصراع الطبقي هو المحرك للتاريخ و به تنتقل المجتمعات من حالة إلى أخرى و عملية التغيير هذه هي نتيجة حتمية للصراع و الذي تعد أطرافه طبقتين أساسيتين هما طبقة مالكة لوسائل الإنتاج والثروة ومهيمنة على السلطة , وطبقة فاقدة لها وتعامل كإحدى وسائل الإنتاج وقد صاغ ماركس هذا الصراع بين قوى الإنتاج و المتمثلة في الأراضي, مناجم , غابات , و أدوات الإنتاج المتمثلة في عمليات الإنتاج والروابط الاجتماعية و هذا الصراع ينتهي بهيمنة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج[2].

[1]- جون كينيث جالبيرث، تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000
[2]- المرجع نفسه

و يرى ماركس أن الصراع بين الطبقتين هي الوسيلة التي ينتقل على إثرها المجتمع من مرحلة لأخرى ونتيجة هذا الصراع ظهور نظام جديد للإنتاج يحمل بدوره بذور فنائه و هو الصراع الطبقي و هكذا تستمر عملية الصراع و الجدلية فهي ضرورية لاستمرارية الحياة الاجتماعية و تطورها و هذا الصراع هو الذي يصنع التاريخ و يتضح ذلك من خلال فكرة أن التطور التاريخي الذي خضعت له المجتمعات كان بواسطة الصراع الطبقي و نهايته تؤدي إلى ظهور مجتمع جديد يحمل معه الصراع الذي يتشكل و يتجدد مع الصيرورة التاريخية للمجتمع[1].

خامسا: نظريات ماركس الاقتصادية

1- نظرية القيمة و فائض القيمة

- نظرية القيمة: يعتبر "كارل ماركس " أن قيمة سلعة ما تقاس بالعمل الذي تقتضيه إنتاج تلك السلعة أي بعدد الساعات التي يستغرقها العمل في إنتاج تلك السلعة وتقاس هذه القيمة بالزمن الاجتماعي لا بالزمن الحقيقي، أي الزمن الذي يقضيه العامل المتوسط لإنتاج المادة على أساس توفر مستوى معين من وسائل الإنتاج التي يستعملها المجتمع[2]، فإذا ما قضى عامل ما خمس ساعات لصناعة المادة " أ " وأربع ساعات لصناعة المادة "ب" نقول

[1]- المرجع نفسه
[2]- بول آ.ساموبلسون، ويليام، نودهاوس، المرجع السابق،

أن قيمة " أ " تزيد عن قيمة "ب" بساعة واحدة فكل المواد كيف ما كانت ما هي إلا مجرد تراكم للعمل البشري الذي يعتبر أساس الإنتاج.

- **نظرية فائض القيمة:** يضطر العمال للاشتغال لحساب صاحب الأرض أو صاحب رأس المال لأنهم لا يملكون وسائل الإنتاج وهم يتزاحمون في عرض عملهم فيمنحهم المنظم أقل أجر ممكن وهو الأجر الذي يمكنهم من العيش ومن إعالة أفراد أي ما يساوي الحد الأدنى للمعيشة، و في نفس الوقت ينتجون لصالح رأس المال مواد تساوي قيمتها مقدار العمل المتراكم اللازم لصناعة المادة كما جاء في نظرية القيمة وهكذا يحصل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة المادة أي العمل وقيمة الأجر وهذا الفرق يسمى فائض القيمة وهو المفهوم الأساسي لتحليل النظام الرأسمالي من طرف الماركسيين.

مثال: نتصور 100 عامل يشتغلون داخل مؤسسة ثمان ساعات في اليوم إذن:

– ينتجون 100 × 8 = 800 ساعة على أساس أن الوقت مقياس لقيمة المادة، ولنتصور أن كل واحد منهم يحتاج إلى كمية من المواد الغذائية و غيرها تساوي ست ساعات للاستجابة للحاجيات الضرورية

- فيكون أجرهم يساوي : 100 × 6 = 600 ساعة في اليوم.

- يحصل رب المعمل على الفارق في شكل أرباح 800 – 600 = 200 ساعة و هو ما يعرف بفائض القيمة .وهو أساس استغلال الرأسمالي للعامل

2- نظرية التراكم و التركيز

- **نظرية التراكم:** يتمكن أصحاب رؤوس الأموال من جمع أموال ضخمة و تكديسها بين أيديهم نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها و هي أرباح تترتب طبعا عن ظاهرة فائض القيمة فيستعملون هذه الأموال في الاستثمار أي في شراء رأس المال و يقسم ماركس رأس المال إلى قسمين[1]:
- رأس المال الثابت و هو يتكون من الآلات و معدات و مواد أولية
- رأس المال المتغير هو الذي يدفع منه الأجور وفي الخصوص أن المصدر فائض القيمة عند ماركس يمكن في رأس المتغير و هو مصدر فائض القيمة و يرمز لكل من:
- رأس المال الثابت س
- رأس مال المتغير غ
- فائض القيمة ف
- معدل فائض القيمة م ف
- **نظرية التركيز:** يعمل كبار الرأسماليين على الاستلاء على الأسواق و توسيع معاملهم على حساب المنظمين الصغار الذين يضطرون للانسحاب من الدورة الإنتاجية فيصبحون بدورهم بروليتاريين أي يصبحون جزء لا

[1]- المرجع نفسه

يتجزأ من الجيش العمالي الذي تتزايد تعاسته يوما بعد يوم في حين يتركز رأس المال في يد الأقلية .

- **3- نظرية التفقير و الأزمات**

- **نظرية التفقير:** ينخفض مستوى معيشة العمال في حين ترتفع أرباح أصحاب رؤوس الأموال باستمرار و يترتب عن ظاهرة التفقير هذه التي تمس اكبر عدد من السكان، ويرى ماركس في هذا الخصوص انه و نتيجة لتركيز رأس المال في يد الطبقة الرأسمالية و مع تطور الاقتصاد الرأسمالي يتزايد بؤس الطبقة العاملة فينخفض المستوى المعيشي للعمال، في حين ترتفع إرباح أصحاب الأموال باستمرار مما يترتب تفقير أغلبية أفراد المجتمع من جراء الانخفاض في مستوى الأجور ضمن مجمع المداخل[1].
- **نظرية الأزمات:** حسب ماركس فهي نتيجة للتطور الاقتصادي غير المتوازن , حيث ينقص طلب المستهلكين بسبب العاملة المشكلة لأغلبية أفراد المجتمع الرأسمالي ,و هذا ما يحدث عند انعدام التوازن بين العرض العام و الطلب العام ,كل ذلك يؤدي إلى غلق المعامل و زيادة العاطلين عن العمل. إن توالي الأزمات ينقل الرأسمالية إلى أزمة كبرى تطيح بها في نهاية الأمر، و في هذا الخصوص يؤكد ماركس على زوال النظام الرأي أمام تفاقم الأزمات و ما يصحبه من تطورات موضوعية , إلا انه في نفس الوقت يلح على الطبقة العاملة أن تنظم صفوفها و أن تتسلح بالايولوجية

[1]- أنطوان أيوب، المرجع السابق

العلمية حث تتمكن من القيام بالثورة التي ستقضي على النظام الرأسمالي معبرا على ذلك بقوله المشهور "يا عمال العالم اتحدوا[1]. "

تقييم

- لقد استطاع النظام الماركسي من خلال فضحه للرأسمالية من استغلالها للطبقة العاملة أن يقنع الكثير لإتباع نظامه و بذلك انشروا و اعتقه جملة من الدول و على رأسها الاتحاد السوفيتي , الصين و دول أوروبا الشرقية و كوبا و غيرها.
- كما استطاع هذا النظام أن يحقق نجاحات كبيرة في بعض هذه الدول بذلك في مجالات إنتاجية جديدة و خاصة في المجال الصناعي و استطاع بذلك أن يحقق تقدما ملموسا في فترة زمنية قصيرة إذا ما قرن بالنظام الرأسمالي خير دليل على ذلك ما توصل إليه الاتحاد السوفيتي من تقدم اقتصادي خاصة في المجال الصناعي.
- إلا أن هذا الانتصار الذي حققه النظام الماركسي في بعض المجالات لم يكن خاليا من العيوب , لم يستطيع أن يغطي كل نقاط الضعف في هذا النظام و التي يمكن تلخيصها كم يلي:
  - انعدام الحرية للفرد.
  - عدم القضاء على الاستغلال الذي قام من اجله.

[1]- بول آ.ساموبلسون، وبليام، نودهاوس، الاقتصاد، المرجع نفسه

- عدم قضاء على الطبقية.
- انخفاض إنتاجية العامل.
- خلق نوع من البيروقراطية.
- عدم التركيز على الإنتاج.

و عليه في خلال ما سبق نخلص إلى أن فكر ماركس كان رد فعل عن استغلال الرأسمالية و الذي كان تمهيدا لثورة عن النظام الرأسمالي أسفرت عن الثروة البلشفية آو ثورة البروليتارية 1917.

المدرسة الحدية

أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في توجيه اهتمام الاقتصاديين إلى تحليل السلوك الاقتصادي(المستهلك المشروع والصناعة) بسبب التقدم الاقتصادي وازدياد الرخاء في انكلترا وفرنسا ودول غرب أوربا، وقد جاء النيو كلاسيك إلى الاعتقاد بان آلية السوق الحر كفيلة بتوزيع الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو أفضل الاستخدامات، ومثل هذا الاتجاه تطورا في طبيعة التحليل الاقتصادي.

ومن وجهة نظر الاقتصاديين النيوكلاسيك فان المشكلة التي تستحق الدراسة هي مسألة عمل نظام السوق ودوره في توزيع الموارد ، إذ تغير الهيكل الاقتصادي عما كان عليه في أيام الكلاسيك. فالتركيز الصناعي نما بشكل كبير بالإضافة إلى التغيرات في البيئة الاقتصادية فان التيارات الفكرية هي الأخرى تركت أثارها على اختيار القضايا النظرية. و تعتبر المدرسة الحدية مدرسة كلاسيكية حديثة (New Classics) ولقد ظهرت على مستوى ثلاث جامعات سنة 1871 عن طريق ثلاث مفكرين اقتصاديين هم (كارل منجر) بالنمسا صاحب المدرسة النفسية و(ليون لراس) في سويسرا و(ستالي جيفنس) بجامعة كامبرج بانكلترا ، ثم تلاهم عدد من المفكرين فيما بعد ، فظهرت هذه المدرسة وانطلقت أفكارها[1]. فضلا عن

[1]- بن حمود سكينة، المرجع السابق، ص 135

اوغستين كورنو الالماني و ي.ه فون ثوين وجوسين قبل مارشال باكثر من عقدين من الزمن.

1- **بوادر ظهور المدرسة:** ظهرت المدرسة الحدية كإمتداد للمدرسة الكلاسيكية منذ 1870، كنتيجة حتمية لتكملة الأفكار التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية، وقد أسست المدرسة الحدية لمبدأ أساسي وهو المنفعة الحدية، والذي اتخذت منه التسمية، وعلى إثره أدرجت هذا المفهوم في التحليل الإقتصادي الجزئي معتمدة في ذلك على طرق التحليل الرياضي مما جعل البعض يطلق عليها اسم المدرسة الرياضية. ومن أهم **المفاهيم** التي أوردتها المدرسة هي[1] :

- المنفعة الحدية: هي منفعة أخر وحدة يتم استهلاكها من طرف الفرد ومدى اشباعها لحاجاته. ومن خصائصها أنها تكون في تناقص مستمر
- التكلفة الحدية: بنفس منطق المنفعة الحدية ، فالتكلفة الحدية هي تكلفة أخر وحدة يتم استخدامها في الإنتاج ومدى كفاءتها في تحقيق العائد المرجو.
- كلما كانت السلع نادرة تبقى منفعتها الحدية مرتفعة لأن درجة إشباعها محدودة
- يمكن الإحلال بين السلع المتجانسة ، بإعتبار أن المستهلك عقلاني فإنه يختار دائما السلع التي تكون منفعتها الحدية كبيرة.

[1]- المرجع نفسه

- توازن السوق يكون عند تساوي الطلب والعرض في جميع الأسواق عند سعر التوازن العام.

2- فرضيات ومناهج المدرسة الحدية

لقد استندت المدرسة الحدية على مجموعة من الفرضيات أهمها[1]:

- اقتصاد مغلق أي لا تؤخذ العلاقات الدولية الاقتصادية بعين الاعتبار نظام اقتصادي داخلي

- يفترض أن الأفراد في ظل هذا الاقتصاد هم من قبل الرجل الاقتصادي الذي يتميز بالسلوك الاقتصادي الرشيد

- يتعامل هؤلاء الأفراد في سوق حد آلي بدون أن تتدخل الدولة في تحديد الأثمان

- الاعتماد على التحليل الساكن آلي لا يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن إثناء التحليل الاقتصادي.

- إن النقود محايدة آليا إنهما لا تأثر على الظاهرة محل الدراسة،

كما اتبعت المدرسة الحدية **منهج خاص** لدراسة هذا الموضوع وهو المنطق الحدي الذي يقوم على الاستمرارية في تطور الظواهر الاقتصادية، إذ يتم عن طريق عملية تجريدية تجزئة حركة الظواهر الاقتصادية إلى تغيرات متتالية

[1]- المرجع نفسه، ص 137

وباستعمال الرياضيات نتوصل إلى النتائج. أعتبر هذا الإبداع المنهجي من طرف الاقتصاديين بمثابة ثورة (الثورة الحدية)، إضافة لذلك يتم الاستعمال المكثف للرياضيات وعلم النفس. يصعب التعرف إلى كل ما جاءت به هذه المدرسة أي أن المدرسة الحديةتتبع المنهج خاص و هو منهج عن طريقة الحدي

3- **المبادئ:** أهم المبادئ الر ئيسة للمدرسة الحدية[1]:

- التركيز على النقطة الحدية : التركيز في التحليل على نقطة التغير والتي على أساسها يتخذ القرار، فقد سحبوا المبدأ الذي طوره ريكاردو في الريع على النظرية الاقتصادية بشكل عام.
- التركيز على التحليل الجزئي: الشخص والمؤسسة هي مركز الاهتمام في تحليل الحديين عو ضا عن النظر إلى الاقتصاد نظرة كلية، فهم ينظرون إلى القرار الفردي وقرار المؤسسة وسوق سلعة واحدة ... وهكذا
- التأكيد على المنافسة الكاملة
- استخدام التجريد والمنهج الإستنتاجي
- نظرية الطلب هو محدد السعر[2]: كان الكلاسيك يؤكدون على التكاليف كمحدد للقيمة التبادلية (السعر)، ولكن الحديين الأوائل خرجوا عن هذا وجعلوا الطلب هو الذي يحدد القيمة التبادلية (السعر) وقد استمر هذا حتى قام مارشال (أوائل النيوكلاسيك) بإدخال التكاليف ضمن

[1]- محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد السياسي،المرجع السابق ص 216
[2]- بن حمود سكينة، المرجع السايق

محـددات القيمـة فقـال أن العـرض والطلـب كلاهمـا لـه نفس الأهميـة فـي تحديـد القيمـة (السـعر) وقـال بأنهما يشبهان فكي المقص ولا يمكن أن يعزى قص القماش أو الورقة لأحدهما دون الأخر.

- التركيز على المنفعة الشخصية: الطلب يعتمد على المنفعة الحدية وهي ظاهرة نفسية شخصية. فتكاليف الإنتاج تتضمن تضحيات كثيرة والمكابدة اليومية لمتطلبات العمل وإدارة النشاط في المؤسسة وكذلك تجميع المدخرات لتكوين رأس المال[1].
- طريقة التوازن: الحديون يعتقدون أن القوى الاقتصادية تتجه بشكل عام نحو التوازن، توازن القوى المتضادة ، فأي اضطراب يحدث تغييرات، سوف يظهر تحركات تدفع باتجاه التوازن.
- دمج الأرض ضمن السلع الرأسمالية: الحديون يرون دمج الأرض ورأس المال جميعا في تحليلهم وحديثهم عن الفائدة والريع والأرباح كأمها جميعا عائد لملكية الموارد. هذه لها فائدة تحليلية لديهم من جهة ومن جهة أخرى تحارب وتقاوم الاتجاه الذي ينظر إلى أن ريع الأرض ليس دخلا مكتسبا ولا يجب أن يدفع لكي تستخدم الأرض، فهم قد أدمجوا ريع مالك الأرض في نظرية الفائدة
- السلوك الإقتصادي الرشيد: يعتقد الحديون أن الناس يتصرفون بطريقة عقلانية في قياس المنفعة الحدية لمختلف السلع، موازنة الحاجة حاضرا

[1]- بن حمةد سكينة، المرجع السابق

ومستقبلا ، وهم يعتقدون أن السلوك المتعمد يعتبر عاديا وطبيعيا–رشيدا– وأن الزلات العشوائية يلغي بعضها بعضا. وهذا النهج لدى الحديين يعود في جذوره إلى جيرمي بنثام Bentham Jeremy فهم يفترضون أن الدافع الأساسي للتصرفات البشرية هو البحث عن المنفعة وتجنب الأذى Disutility أو المنفعة السالبة[1] .Utility Negtive

- أدنى حد من تدخل الحكومة: تبعا لأسلافهم الكلاسيك لا يريدون تدخلا حكوميا في الشأن الإقتصادي إلا في أضيق الحدود وأن التدخل في القانون الطبيعي سوف يبعد عن تحقيق الفائدة الإجتماعية العظمى.

5– مدارس و رواد المدرسة الحدية

أ– مدرسة كمبريدج:

يعد ستالي جمفينس من الباحثين الحديين الذي دشنوا بدراستهم المدرسة الحدية و لقد انتقد الكلاسيك الماركسيين في قولهم أن سر و مصدر القيمة هو العمل و علل موقفه بحكاية الصياد الذي يقتني وقتا معينا صيد سمكة و لكنه يفاجئ بإخراج قطعة من الماس من عرض البحر عوض السمكة و هكذا يحصل على شيء له قيمة رفيعة رغم قضاءه نفس الوقت الذي كان عليه أن يقضيه لو اصطاد سمكة، أي أن قيمة لا تتأثر بعمل بل بالمنفعة.

[1]- المرجع نفسه

و لكن يعتبر الفريد مارشال هو زعيم الحدية و هو أستاذ بجامعة كمبريدج حيث أنه أعاد تشكيل النظام الكلاسيكي بصورة فعالة إلى حد أنه منذ ظهور مؤلفه مبادئ الاقتصاد عام 1890 أصبحت الحدية معترف بها في ربوع العالم الإنجليزي، حيث اعتبر مارشال أن علم الاقتصاد يقتصر على تعاملاته في جانب معين من حياة الإنسان أو بعبارة أخرى قال أن هذا العلم يقتصر على دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات صناعية.

كما اهتم ألفريد مارشال بقضية الأسعار و القيمة فقد جمع بين فكرتين قديمة و جديدة حول القيمة، ف**الأولى** ترى أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج، أما **الثانية** فتعتبر مصدر قيمة يحدد على أساس المنفعة. ماعتبر مارشال أن كلاهما يؤثر على القيمة لكن هذا الأثر يختلف باختلاف الفترة، ففي الفترة قصيرة تلعب المنفعة دورا أساسيا في تحديد القيمة أي أن الطلب هو محدد السعر أما في فترة طويلة المدى تلعب التكلفة دورا محددا ، القيمة و العرض محدد السعر و يكون هنا مارشال أول من قدم نظرية عامة لتحديد الأسعار في السوق[1].

أما بالنسبة لتوزيع دخل عند مارشال فهو مفهوم الربح فهناك ربح المنتج و هو ما يفوق الربح العادي للمنتج في حالة ارتفاع السعر على مستوى التوازن و هناك ربح المستهلك الذي يحصل عليه هذا الأخير في حالة ما إذا نجح في الشراء.

ب- مدرسة لوزان:

[1]- المرجع نفسه

لقد تميز في هذه المدرسة الاقتصادي الفرنسي **ليون والراس** والذي أصدر عدة كتب أهمها كتاب أسماه **عناصر الاقتصاد السياسي** سنة 1896 ، حيث أوضح فيه نظرياته و أظهر فيه تأثير الاقتصادي الرياضي كورنو. و لقد اشتهر ليون بنظريتين أساسيتين هما نظرية المبادلة و نظرية القيمة ما أضاف حول التوازن العام، فهو يعتبر أن **المبادلة** تترتب عن تداخل بين ظاهرتين : الندرة من جهة والمنفعة بمعنى أن الظاهرتين تلعبان دورهما في تحديد قيمة المواد، كما يعرف المنفعة بأنها إمكانية الشيء بإشباع رغبات معينة للأفراد و يعتبر أن مقياس حدة الرغبات هو رغبة الإنسان في وحدة أي الوحدة الحدية التي تستجيب لحاجته[1]. كما يرى أن التصرفات الاقتصادية لها صيغة ميكانيكية و عفوية : **فالأسعار** هي مجرد مداخل و تعبير عن قوة شرائية لذلك يتصور توازنا عاما بين كل المتغيرات الاقتصادية أي أسعار كل المواد و أسعار عوامل الإنتاج و مقدار تلك المواد وتلك العوامل، فالمحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه المنظمون الذين يشترون خدمات الإنتاج أي عوامل الإنتاج و يبيعون الإنتاج (الفلاحون، الرأسماليون، العمال)، وعليه فإن **التوازن** يحصل على أساس **شروط ثلاثة:**

– وحدة السعر في نفس السوق و نفس الوقت بالنسبة لكل السلع من النوع الواحد

– يحدد هذا السعر الواحد بمعادلة طلب السلع أو عوامل الإنتاج و عرضها.

[1]- المرجع نفسه

– يعادل سعر بيع السلع سعر تكلفتها أي قيمة عوامل الإنتاج فهكذا تساوي الأرباح الصفر .

المدرسة النمساوية

مقدمة

لقد انطلقت المدرسة النمساوية برفضها كل التحاليل الكلاسيكية التي تعتمد على معطيات موضوعية وباستنادها على ذاتية الإنسان و نفسيته لتغيير تصرفاته الاقتصادية و تقييمه للثروات لذلك تسمى هذه المدرسة بالاتجاه النفسي أو البسي كولوجي و من أهم رواد المدرسة نذر كارل منجر ،بوهم بافيرك ، و بون فيزير.

1- تاريخ المدرسة النمساوية وظروف نشأتها

كانت الإنطلاقة الأولى للمدرسة النمساوية في القرن الخامس عشر عندما درس طلاب توماس الاكويني Aquinas Thomas في جامعة سالامانكا في إسبانيا، ثم سعوا بعد ذلك إلى توضيح المدى الكامل للعمل الإنساني والمنظمة الاجتماعية، وقد لاحظ إتباع المدرسة السيكولائية Scholastics)وجود القوانين الاقتصادية، وهي عبارة عن قوى خفيه وقاسية من الأسباب والآثار التي تولد الكثير من القوانين الطبيعية الأخرى، وبعد عدة أجيال، تم اكتشاف وتوضيح قوانين العرض والطلب، أسباب التضخم، عمليات سعر النقد الأجنبي، والطبيعة الذاتية للقيمة الاقتصادية، وقد كان جوزيف شومبيتر

Schumpeterمـن أوائـل الاقتصـاديون الـذين اعترفـوا بجديـة هـذه الأفكار واعتبر منظروها كاقتصاديين حقيقيين[1].

لقد جاءت المدرسة النمساوية كرد فعل برجوازي علـى أفكـار مـاركس، ولكـن الحقيقـة أنMenger كتب مبادءه في الاقتصـاد في نفس الوقت الـذي كـان فيـه مـاركس يكتـب مؤلفـه حـول رأس المـال ، وقد كـان الاقتصـاديون النمساويون من أوائـل الاقتصــاديين الــذين اشــتبكوا مباشــرة بالماركسـية، أيضـا عرفت المدرســة النمســاوية بمدرسـة (فينـا)، فهـي ظهـرت بصـورة حقيقيـة عـام 1871 علـى يـد الاقتصـادي النمساوي كـارل منجـر Menger Carlفي جامعة فينـا، ومن بعده تكفل بنشـر الجـزء الأول مـن أفكـار المدرسـة النمسـاوية كـل مـن فريـدريك فـون وايـزر Wieser von Friedrich ويـوجين فـون بـوك Böhm– von Bawerk Eugenالـذين تتلمـذوا علـى يـد منجـر ولكـن بصـورة غيـر مباشرة[2]، أما المرحلـة الثالثـة من أفكـار تلك المدرسـة فقد جاءت علـى يـد كـل مـن لودوت فون ميسس Mises von Ludwigt عام 1953وفردرك فـون هايـك Hayek von Friedrichفي عام ١٩٦٧ .وقـد بقيـت القاعـدة الأساسـية مـن الاقتصـاديين الذين تبنوا أفكـار المدرسة النمساوية في النمسا حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضـي إلى أن تم نفيهم إلى إنكلترا والولايات المتحدة من قبل السلطات النمساوية.

[1] إسماعيل سخر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الإقتصادية، مرجع سابق، 520
[2] المرجع نفسه

لكن **ما هي الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور المدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي؟**

نستطيع تلمس الإجابة على هذا السؤال من أحد أهم أعلام المدرسة والذي كان له الفضل في نقل أفكارها إلى الولايات المتحدة وتأسيس مدرسة خاصة به هناك تتبع الاتجاه النمساوي وهو **لودفيج فون ميسز**. يستعرض فون ميسز السياق التاريخي والسياسي الذي ظهرت فيه المدرسة النمساوية، ويتضح من استعراضه أن ما أدى إلى ظهورها بتوجهاتها الليبرالية القوية مثل أفكارها عن السوق الحر ورفض سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد[1]:

- خبرتها التاريخية بما كان حادثا في إمبراطورية النمسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك في ألمانيا في نفس الفترة، إذ كان النموذج المطبق آنذاك هو دولة الرفاهية المنظمة للاقتصاد. وما أدى إلى اغترابهم أن السلطات الثقافية والتعليمية في النمسا وألمانيا كانت تمنع تعليم أي مذهب اقتصادي أو سياسي يتعارض مع هذه السياسة، ومن جراء ذلك تم تجاهل الاقتصاد السياسي الإنجليزي الداعي إلى حرية التجارة والسوق الحر وعدم تدخل الدولة، وبالتالي تم تجاهل أعمال المدرسة السائرة في نفس الاتجاه ولم يقدر لها الإنتشار وذيوع الصيت إلا خارج النمسا.

[1]- المرجع نفسه

- هذا بالإضافة إلى أن النمسا شهدت حركة ليبرالية قصيرة العمر في ستينات القرن التاسع عشر لكنها كانت ذات تأثير قوي حيث استطاعت فرض دستور جديد على إمبراطورية النمسا، لكن سرعان ما انتهت هذه الحركة، وعاد الوضع على ما كان عليه. وهذا ما دفع المدرسة النمساوية نحو مزيد من التمسك بالمبادئ الليبرالية في مجال الاقتصاد.
- المدرسة بذلك تكون محاولة فكرية وأكاديمية للاستمرار في نشر مبادئ الحركة الليبرالية. فما لم تستطع الحركة السياسية تحقيقه عمليا حاولوا هم تحقيقه نظريا في نظرياتهم في الاقتصاد السياسي. وهذا هو السبب في عودة مبادئ الليبرالية الاقتصادية بعد النقد الماركسي اللاذع الذي وجه لها وفي أوج عصر الحركات الاشتراكية الواسعة[1].

إن هذا السياق التاريخي–السياسي لظهور المدرسة النمساوية يجعلنا نتفهم السبب في كونهم كانوا من أنصار أشد أنواع الليبرالية تطرفا ولماذا لم يقبلوا حلولا وسطى أو أي نوع من التعايش السلمي بين فكرتهم عن اقتصاد السوق الحر وأي نوع من الإشراف أو التخطيط. إن نفس هذا السياق التاريخي–السياسي ونفس نموذج التخطيط المركزي للاقتصاد من قبل الدولة والذي كان سائدا في النمسا وألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والذي أقامت المدرسة النمساوية اقتصادها السياسي بالضد معه عاد إلى الظهور على نطاق عالمي في القرن

[1]- تيسير رداوي، تاريخ الأفار والوقائع الإقتصادية، المرجع السابق ، ص 353

العشرين في دول غرب وشرق أوروبا والولايات المتحدة ذاتها في شكل دولة الرفاهية، وفي شكل الأنظمة الاشتراكية، وكان ذلك يعد استمرارا للبواعث التي أدت بالمدرسة إلى الظهور منذ البداية، إذ وجدت أن مناخ ظهورها يتكرر على نطاق عالمي. وهذا ما أدى إلى استمرار المدرسة في الحياة في الولايات المتحدة ذاتها في أشخاص الجيل الثاني منها وأهمهم لودفيج فون ميسز وفريدريك فون هايك.

استمدت المدرسة النمساوية أصلاً أفكارها من أفكار الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو Ricardo David تلك الأفكار التي أكدت أن المصارف الإنكليزية (على سبيل المثال) وبدعم من البنك المركزي الإنكليزي يمكنها أن توسع إئتماناتها من خلال القروض من فوائض الاحتياط الذهبي المخزون لديها ، وأن هذا التوسع الائتماني هو بمثابة توسع في النشاط الاقتصادي، وهذا يقود إلى ارتفاع أسعار السلع الوطنية، الأمر الذي يؤدي بالمستهلك إلى التحول نحو السلع المستوردة، بالإضافة إلى انخفاض الطلب على صادرات ذلك البلد بسبب ارتفاع أسعارها ، وهذا الأمر يعني زيادة تدفق الذهب خارج البلد كون التدفق النقدي الذي خلق هذا النشاط في الاقتصاد هو أصلاً جاء من نقص الأحتياطات الذهبية لدى البنوك.[1]

تتميز هذه المدرسة برفضها كل التحاليل التي جاء بها الكلاسيك. و لقد اشتهر من بين **الرواد** الذين ينتمون إلى هذه المدرسة النمساوية **ثلاثة أسماء و هي**[2]:

[1]- المرجع نفسه

[2]- إسماعيل سخر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الإقتصادية، مرجع سابق، 520